

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

مصلحة من يخدم القرار الاقتصادي فعلياً؟!

يشرف الملف الذي فتحته «قاسيون»: (كيف يصنع القرار الاقتصادي في سورية؟) على الانتهاء، وقد شارك في إبداء الرأي فيه مجموعة واسعة من الباحثين والمهتمين من مختلف الاتجاهات. وكان الهدف من طرح هذا السؤال محاولة استكشاف سبب المفارقة بين الأهداف المعلنة للقرار الاقتصادي وبين النتائج الملموسة التطبيقية التي أتت عكس هذه الأهداف على طول الخط..

فالأهداف المعلنة: من ضرورة رفع وتأثر النمو إلى مكافحة الفقر والبطالة أتت عملياً بنتائج معاكسة، فالنمو المطلوب وخاصة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، كان فعلياً أقل بكثير من أرقام النمو العامة المعلنة، بل حتى يمكن القول إنها كانت سالبة. أما الفقر فقد توسعت دائرته من خلال التناقض المستفحل باضطراد بين مستوى الأسعار المتسارع بالتصاعد وبين مستوى الأجور الثابت نسبياً، مما أدى واقعياً إلى انخفاض عام في مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود.. أما البطالة فإن وتيرتها لم تخف رغم الأرقام الضخمة المعلنة عن حجم الاستثمارات الموظفة في الاقتصاد الوطني..

والأمر هكذا، يصبح مشروعاً طرح سؤال: مصلحة من يخدم القرار الاقتصادي المنفذ فعلياً؟ هل خدم الأكثرية الساحقة من المجتمع، أم أقلية مستغنية من أصحاب الرأسمال والأعمال؟..

نعتقد أن الجواب واضح مسبقاً، فما دام الخلل البنيوي بين الأجور والأرباح مستمر على شكله السابق- بل إنه يسير نحو مزيد من التشوه- فإن المستفيد من القرارات المنفذة هم الأقلية الضئيلة في المجتمع- ولكي لا تستمر الحال هكذا، يجب وضع الأصعب على موضع الخلل بين ما هو معلن وما هو منفذ..

لاشك، أن القرار الاقتصادي العام الذي ركز منذ المؤتمر القطري العاشر على ضرورة تأمين النمو العالي مع الحفاظ على حدود مقبولة من العدالة الاجتماعية، كان صحيحاً، ولكن.. لماذا جاء التنفيذ بعكس الاتجاه المطلوب؟.. الأمثلة على ذلك كثيرة وهذا بعضها:

- قرار «إصلاح القطاع العام»، فعندما لم يؤخذ باقتراحات الفريق الاقتصادي من جهات تمثل المجتمع من مجلس الشعب إلى اتحاد نقابات العمال، تم وضعه في الدرج.. وتم الانتقال إلى شعار معالجة كل حالة بحالتها، والذي لم يؤد فعلياً إلى أية معالجة في غياب التوظيفات الاستثمارية الفعلية في هذا المجال، وبغياب المعالجات البناءة التي يجب أن تبحث في أصل المشكلة وليس في فروعها المشتقة من الأصل..

- وفي مجال دور الدولة الاجتماعي الذي كان يجب ألا يتراجع- وخاصة في مجال الصحة والتعليم اللذين حققت سورية فيهما إنجازات هامة خلال العقود الماضية، إلا أنه تراجع فعلياً في هذين المجالين على الأقل، فإذا أخذنا وحدة قياس حصة المواطن الواحد من هذه الخدمات في موازنات الدولة المتتالية- وليس الحجم العام المخصص لهما في الموازنات- يتضح أنه، وإن كان في ازدياد نسبي، إلا أنه أصبح لا يلبي حاجة تطوير دور الدولة الاجتماعي على الأقل في هذين الشقين الهامين..

والنتيجة.. إن مواطن الخلل الحقيقي بين المعلن والمنفذ يكمن في جهاز الدولة التنفيذي الذي يحابي الأغنياء ويجافي الفقراء، والمشكلة تمتد من قمته إلى أسفله، فالفريق الاقتصادي الذي يمثل جزءاً هاماً وأساسياً وحاسماً في هذا الجهاز، كان يستند في سلوكه إلى «موضة» عالمية أثبتت اليوم فشلها وانهارها.. وهذا السلوك سببه ليس فقط قصور معرفي، وإنما أيضاً مصلحة وعقلية طبقية محددة ترى في محاباة الأغنياء مدخلاً ومحرماً لحل المشكلات المنتصبة أمام الاقتصاد، والملفت أن كل ذلك يتم بالتزامن مع مساعي وتطلعات المشاريع والمخططات الإمبريالية الرامية لتقويض البلاد وتفتيتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً..

واليوم، بالوقائع ومن خلال أمثلة الغير تبين أن الحلول التنفيذية التي ابتكروها هي المشكلة بحد ذاتها، فالآليات التنفيذية، في ظل احتمال وجود نوايا مضمرة لدى البعض، ابتعدت عن الأهداف المعلنة وشوهت محتواها، وأصبح المطلوب اليوم لصيانة وحماية مصالح البلاد في النمو ومصالح المجتمع في تأمين الحدود المقبولة من العدالة الاجتماعية، هو إعادة النظر جذرياً بالآليات التنفيذية وبالمنفذين الذين لم يخطئوا أخطاءً عابرة، بل كانت أخطأهم عضوية، وهي جزء من بنيتهم الذهنية والعملية.. هذا هو الطريق الوحيد لإزالة الخلل بين المعلن والمنفذ، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..!

بعد إعدام أخيه ألكسندر بسبب مشاركته في تنظيم محاولة اغتيال القيصر ألكسندر الثالث، عاد لينين إلى قازان وانضم إلى إحدى الجمعيات الماركسية فيها..

وفي عام 1893 انتقل إلى سانت بطرسبورغ، وبدأ بتأليف كتب في موضوع علم الاقتصاد الماركسي وتاريخ حركة الفلاحين والعمال في روسيا..

وتواصل محطات حياة لينين مع اعتقاله بسبب نشاطه السياسي الماركسي، فتم نفيه إلى سيبيريا لمدة عام، وتمكن هناك من تخصيص فترات طويلة من وقته لمراسلة المفكرين الشيوعيين في أوروبا..

في عام 1900 سافر إلى سويسرا، وبقي خارج روسيا حتى عام 1905، وخلال هذه الفترة تم اختياره لزعامة حزب



فيما يواصل نظام مبارك حملته الشرسة على المقاومة بذريعة «خلية حزب الله».. مدير المخابرات المصرية عمر سليمان الذي أدمن التنسيق مع قادة الاحتلال الإسرائيلي تآمراً على إحداث المزيد من خفض سقف الحقوق والمطالب العربية والفلسطينية، توجه يوم إغلاق هذا العدد إلى الكيان أيضاً للاجتماع بكل مجرمي الحرب الاسرائيليين بنيامين نتنياهو وإيهود باراك وشمعون بيريز ورئيس الاستخبارات الداخلية الشاباك يوفال ديسكين، وسط تضارب في الأنباء عن لقائه ايضغودور ليرمان!.. ترى على ماذا اتفق «الرجلان» في الصورة وهما يتصافحان؟؟

ايميل أمريكي.. من أدب «الأزمة وأسبابها»

ترجمة قاسيون

استهل جون سميث يومه مبكراً بعدما ضبط المنبه (المصنوع في اليابان) عند الساعة السادسة صباحاً..

وفيما كان يصفر جهاز تحضير القهوة خاصته (المصنوع في الصين) كان جون يخلق ذقنه بماكينه الحلاقة الكهربائية (المصنوعة في هونغ كونغ)..

ارتدى قميصه (المصنوع في سريلانكا) وبنطاله الجينز (المصنوع في سنغافورة) وحذاءه الرياضي (المصنوع في كوريا)..

وبعد أن حضر فظوره بمقلاته الكهربائية (المصنوعة في الهند) جلس وفي يده آتله الحاسبة (المصنوعة في المكسيك) ليرى ما المبلغ الذي يستطيع إنفاقه لهذا اليوم..

وبعدما وضع ساعته (المصنوعة في تايوان) على الراديو (المصنوع في الهند) صعد إلى سيارته (المصنوعة في ألمانيا) وملاًها بوقود (مستورد من السعودية) ليتابع بحثه عن **عمل أمريكي مجز مادياً**.

وبعد أن انقضى يوم آخر من الإحباط واللجاجدوى في البحث عبر الانترنت بواسطة حاسوبه (المصنوع في ماليزيا) قرر جون أن يستريح لبرهة..

انتقل خفيه (المصنوعين في البرازيل) وصب نفسه كأساً من النبيذ (المصنوع في فرنسا) وشغل تلفاز (المصنوع في اندونيسيا) ليعود السؤال يقض مضجعه: لماذا لا يستطيع الحصول على عمل مجز مادياً في أمريكا.

اليوم، جون سميث ذاته، بات يعتره الأمل بأن يستطيع مد يد العون له رئيس مصنع في كينيا!..



أحيت حشود من الشيوعيين الروس في 22/4/2009 الذكرى 139 لميلاد قائد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ومؤسس الاتحاد السوفيتي، فلاديمير ايليتش لينين. وقد اصطف مئات المواطنين أمام المتحف الذي يضم ضريح القائد البلشفي الوطني والأممي الكبير في الساحة الحمراء وسط موسكو ملوحين بصوره والأعلام الحمراء، أعلام العزة والكرامة الوطنية السوفيتية، في وقت أكدت السنوات الماضية لهم سوء ما قدمته البريسترويكا الغورباتشوفية اليلتسينية سيئة الصيت.

ولد فلاديمير أوليانوف المعروف بلينين في مدينة سيمبرسك (أوليانوفسك) في عام 1870. وبعد أن أنهى المدرسة دخل كلية الحقوق في جامعة مدينة قازان، إلا أنه فضل منها بسبب مشاركته في المظاهرات الطلابية.

وبعد إعدام أخيه ألكسندر بسبب مشاركته في تنظيم محاولة اغتيال القيصر ألكسندر الثالث، عاد لينين إلى قازان وانضم إلى إحدى الجمعيات الماركسية فيها..

وفي عام 1893 انتقل إلى سانت بطرسبورغ، وبدأ بتأليف كتب في موضوع علم الاقتصاد الماركسي وتاريخ حركة الفلاحين والعمال في روسيا..

وتواصل محطات حياة لينين مع اعتقاله بسبب نشاطه السياسي الماركسي، فتم نفيه إلى سيبيريا لمدة عام، وتمكن هناك من تخصيص فترات طويلة من وقته لمراسلة المفكرين الشيوعيين في أوروبا..

في عام 1900 سافر إلى سويسرا، وبقي خارج روسيا حتى عام 1905، وخلال هذه الفترة تم اختياره لزعامة حزب

العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي تكون في عام 1898. خلال ثورة عام 1905 في روسيا عاد لينين إلى وطنه ليشترك في التمرد ضد الحكومة، وفي عام 1908 توجه مرة أخرى إلى سويسرا، وبعد ذلك سافر إلى باريس.

وفي عام 1916، وبعد انقسام شهوده حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، ترأس لينين الحزب البلشفي. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى دعا لينين إلى تحويلها إلى حروب محلية ضد الحكومات الرأسمالية الأوربية.

بعد انتهاء الحكم القيصري في روسيا بانتصار ثورة فبراير/ شباط 1917 وتولي الحكومة المؤقتة السلطة في البلد، سمحت ألمانيا لـ «لينين» مع مجموعة من أنصاره بالعودة إلى روسيا..

وفي أكتوبر عام 1917 قاد لينين ثورة عززت انتهاء الحكم القيصري في روسيا، وأدت إلى تولي الحزب البلشفي السلطة في روسيا.

في عام 1918 تعرض لينين لمحاولة اغتيال على يد «فانيا كابلان» التي كانت تنتمي لأحد الأحزاب المعارضة، حيث أصابته 3 رصاصات استقرت في كتفه ورتنيه، لكن الموت لم يدركه، غير أن هوموم تأسيس قوة عظمى في العالم وقيادتها وسط حرب أهلية وحصار أملاهما التدخل الغربي سرعان ما أخذت نصيبها من صحة الزعيم الكبير الذي دامه الموت في عام 1924، دون أن ينال من أهميته السياسية والفكرية حتى يومنا هذا، ولتبقى مؤلفاته من الكتب الأكثر مبيعاً وإقبالاً في العالم.

بهرات

العمال المؤقتون و«التثبيت»؛

كثر الطباخون... فاحترقت الطبخة!!

◀ علي نمر

يبدو أن قضية العمال المؤقتين ستدخل ضمن المناهة البيروقراطية الشهيرة التي استقبلت من قبلها الكثير من القضايا التي لا تزال عالقة بين الجهات المختلفة في الدولة، فعلى الرغم من صدور العديد من التعاميم بخصوص تثبيت العمال المؤقتين منذ عام ٢٠٠٥، إلا أن حل هذه المشكلة لا ير النور، الأمر الذي أثار حفيظة الاتحاد العام لنقابات العمال في أكثر من مناسبة، فعندما صدر التعميم الأول عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٥ رقم (١٥/٩٢٠٨) الذي نص على تثبيت العمال المؤقتين الذين يتم ترشيحهم بموجب ترشيحات أصولية من مكاتب التشغيل، تنفس العمال الصعداء، إلا أنهم تفاجؤوا بالشرط الذي يؤكد على توفر الشاغر والاعتماد. مما يدعو للتساؤل: لماذا يتم ترشيح عامل بصفة مؤقت لأية جهة إذا لم يكن هناك بالأصل شاغر، وإذا لم يكن الاعتماد متوفرًا!!

وهكذا دخل العمال المؤقتون دوامة الشروط إلى حين صدور آخر تعميم عن مجلس الوزراء تحت الرقم ١٥/٥٦٥٩/ تاريخ ١٧/٩/٢٠٠٨ الذي ألغى الشروط المتعلقة بالترشيح عن طريق مكاتب التشغيل، لكنه أبقى شرط توفر الشواغر والاعتمادات، حيث بقيت المشكلة على حالها دون أي حل، ولم يحقق العمال من تلك التعاميم أي مكسب يذكر. من جهة أخرى تقرر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال تصريحاتها الصحفية على أنها ليست جهة وصائية أو رقابية على أداء الجهات العامة، بل هي جهة وسيطة بين سوق العمل والجهات الطالبة في القطاعات الثلاثة، وما على العمال إلا محاسبة المديرات والمؤسسات التي تقصر في أداء الدور المنوط بها في الدفاع عن العمال، ليجد العمال المؤقتون في النهاية أنفسهم ضمن حلقة مفرغة، وضائعة بين الجهات المختلفة، من وزارات ومؤسسات وإدارات، وهكذا كثرت الاجتهادات والأيدى والطباخون فاحترقت الطبخة، على حساب سنوات العمر التي قضاه هؤلاء في تلك الإدارات.

وما زاد الطين بله أن البعض فسّر التعاميم على هواه، كما حصل بموضوع «التسوية»، عندما اعتقد البعض بأنها تعني إعادة تعيين العامل المؤقت، مما سبب خسارة العامل لكل ترفيعاته السابقة التي نالها عن سنوات الخدمة، وجزءاً محترماً من راتبه، أما موضوع «الملاكات» فما زال الجدل يطوقه من كل الجهات، على الرغم من صدور تعميم واضح من رئاسة مجلس الوزراء بأن تحدد كل جهة من الجهات الحكومية خلال فترة محددة رقماً نهائياً للملاكات العددية في كل دائرة، والغريب في الأمر أن الفترة المحددة انتهت بالتام والكمال، ولم يلتزم أحد بنص التعميم، ومع ذلك لم تحرك الحكومة ساكناً لمحاسبة أحد، وبقي التعميم في درج تلك الجهات دون وجه حق!!

والأنكى من كل هذا أن الحكومة والجهات العامة تعلمان علم اليقين أن العمال المؤقتين لم يحققوا من القانون رقم ٨/ لعام ٢٠٠١ أي مكسب يذكر حتى عام ٢٠٠٥، تاريخ نفاذ القانون ٥٠/ لعام ٢٠٠٤.

وهكذا فإن كلمة «التسوية» أصبحت القشة التي قصمت ظهر البعير، بسبب الاختلاف في تأويلها، فوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مثلاً مبرراتها جاهزة عند كل مؤتمر أو لقاء يثار فيه موضوع العمال المؤقتين، ودائماً نجدتها تماطل وتخفي نفسها بالفقرة ب/ من المادة ١٤٨/ من القانون الأساسي للعمال في الدولة، والتي تنص على أن: «الاستخدام المؤقت مهما حدد أو جدد لا يتحول إلى استخدام دائم، وتنتهي مضاعيل العمل به بانتهاء الصوك الناظمة له، إلا إذا حددت وجددت أصولاً».

إن جميع المؤتمرات النقابية أكدت على ضرورة تثبيت العمال المؤقتين، وعدم التنازل عن هذا الحق مهما كانت الظروف، خاصة إذا علمنا أن الدولة لن تخسر شيئاً من عملية تثبيت عمال كانوا ومايزالون على رأس عملهم طيلة سنوات عديدة، وهم عملياً دأتمون، ومؤقتون على الورق فقط. إنه مطلب محق مازال يواجه الكثير من المطبات، فهل سيشهد العمال ذلك اليوم السعيد الذي يتم فيه تثبيتهم، أم أن فوضى القوانين والاجتهادات ستعمل فعلتها وتحرمهم من تحقيق ذلك الحلم المشروع!!

يذكر أن عدد العمال المؤقتين في سورية، وفقاً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء، قد بلغ حتى منتصف العام الماضي ٧٧٩٩٢٣/ عاملاً، يتوزعون على القطاعات الثلاثة، بالإضافة إلى كل عامل يعمل خارج إطار المظلة العمالية، ودون عقود أو تسجيل، وهؤلاء العمال يعيشون في حالة خوف دائم من التسريح أو الفصل في أية لحظة!!

في مؤتمر الاتحاد المهني لنقابة عمال النقل؛

هموم عمالية كثيرة... برسم الإهمال الحكومي!!

◀ متابعة: «قاسيون»

◀ جابر صالح (نقابة عمال النقل البحري والجوي بطرطوس):

نتمنى أن يتمكن تنظيمنا النقابي من تعزيز دوره الريادي في توجيه دفة الاقتصاد الوطني، وحماية حقوق جماهير الطبقة العاملة في خضم التغييرات والتأثيرات المتزايدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. علينا أن نكون حذرين جداً لأن العناوين والطرزوات والتعديلات التي يتم تسويقها تحت شعارات براقة مؤداها الحقيقي هو استهداف الحقوق والمكاسب العمالية التي تحققت خلال عقود طويلة من العمل والكفاح والتضحيات. فمثلاً تجري حالياً مناقشة تعديلات مقترحة على قانون العمل، ومنه المرسوم ٤٩/، بهدف إلغاء لجان قضايا تسريح عمال، ليصبح العامل تحت رحمة الأهواء الشخصية لرب العمل، وهناك مطالبة من منظمة العمل الدولية لإصلاح نظام التقاعد، وتخفيض نسبة المعاش، وخصخصة التأمين الصحي، وإلغاء تعويض الدفعة الواحدة. لا يمكننا أن نسمح بتمرير مثل هذه التعديلات مهما يكن الثمن.

نطالب بحصر استيراد وتصدير بضائع القطاع العام بشركة التوكيلات الملاحية، وخاصة مادتي الفوسفات والحبوب، والعمل على تصديق التعرفة المقدمة من شركة التوكيلات الملاحية أسوة بالوكالات الخاصة، ولابد هنا من ذكر المرسوم ٥٥/ عام ٢٠٠٢ الذي سمح بعمل الوكالات الخاصة وفق أسس لم يتحقق منها شيء.

مع العلم أن شركة التوكيلات الملاحية في العام ٢٠٠١ أي قبل عام من المرسوم المذكور حققت أرباحاً بمقدار ٦٠٠/ مليون ل.س، ووفرت ٦٠٠/ فرصة عمل دائمة، ومائتي فرصة عمل لعمال مياومين أمنت لهم ولأسرهم العيش الكريم.

وهنا نسأل الجهات المعنية ماذا حققت الوكالات الخاصة التي تبلغ ٨٥/ وكالة من أرباح للدولة؟ وم عدد العمال الذين سحبتهم من سوق البطالة؟ وأين هي الخطوط البحرية الجديدة التي استقدمتها منذ عملها وحتى الآن؟ أخيراً نقول إن هناك جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل، ومن هنا نطالب بتبئية الشواغر الحاصلة في مؤسسات الدولة لامتناص ما أمكن من هذه البطالة.

• مداخلة مكتب نقابة عمال السكك الحديدية بالحسكة:

نطالب بما يلي: توجيه المديرية العامة للسكك الحديدية لتأمين حواجز كهربائية على الممرات السطحية، تلافياً لوقوع كوارث بشرية.

توجيه المديرية العامة بعدم حسم ١٥٪ من أذون السفر وبدل المبيت لمرافقي القطارات الذين يمضون ليلهم بخدمة هذه القطارات، علماً أن المؤسسة كانت قد توقفت عن الحسم، إلا أن الإدارة المالية الجديدة أوعزت بالحسم، وبالأخص في القطارين ٨٤/٨٣ و٥٦/٥٥.

إجراء صيانة رئيسية للخط الحديدي الذي يربط الحسكة والقامشلي بمدينة حلب، ووضع قطارات إضافية للسير على محور حلب- الحسكة- قامشلي، لجعل المواطنين يقبلون على السفر بالقطارات.

فتح سقف الحوافز الإنتاجية لكافة المسميات الوظيفية للعمال، بما يتناسب مع قيمة العلامة.

إنشاء خط حديدي يربط محطات القامشلي والحسكة ودير الزور بمدينة دمشق عن طريق تدمر، مواز لخط سير البولمانات.

عدم توقيف سائقي القطارات، وعدم ملاحقتهم قضائياً عند وقوع حادث على مسار الخط الحديدي.

قامت المديرية العامة بحجب العمل الإضافي لبعض العناصر المكلفين من مديرية الفرع ضرورات المصلحة، وذلك بعد دوام ثلاثة أشهر، حيث صدر القرار ولم يرد اسمهم فيه، وهذا مخالف للأظمة والقوانين.

نسأل المديرية العامة عن الموضوع الذي تم طرحه في اجتماع رؤساء النقابات مع المدير العام والذي يتعلق بمياه محطة أبو فاس.

لماذا لا يتم تسبير قطار حديث (ترين سيت) على خط الحسكة- القامشلي، والذي أصبح حلم المواطنين في المدينتين المذكورتين!!؟

• عبد الله فرج (اتحاد حلب):

نحب أن نذكر بأن مطالب العمال في معاملة الأندية لم يتم تحقيقها منذ أكثر من ثلاث سنوات، ونطالب بإلغاء المادة ١٢٠٦/ وتحديد سقف الحوافز، وتثبيت العمال المؤقتين، وشراء السيارات الثقيلة، وتعيين العمال المهنيين، وقبول أبناء العمال في معاهد السكك الحديدية، وتطوير خط (ميدان أكبس) حيث لا تتجاوز سرعته الآن

الـ ٣٥ كم/ في الساعة. ومنح تعويض مالي بدلاً من اللباس، وعدم سحب المساكن من العمال الذين توفي أبائهم. وإعطاء تعويض طبيعة العمل للذين مضى أكثر من ثلاث سنوات على تعيينهم. واستعادة الوجبة الغذائية، وتأمين قطع التبديل للسيارات المتوقفة.

• عرفان مصطفى (نقابة عمال السكك الحديدية بحلب):

نطالب بتعديل المادة ١٥/ من قانون ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، ورفع نسبة تعويض السفر من ١٥٪ إلى ٢٥٪. والسعي لدعم الوجبة الغذائية للعمال كافة، وتثبيت العمال المؤقتين، وحل مشكلة الغلاء الفاحش، وتأمين الفحص الطبي الدوري للعمال، وتثبيت قواعد الصحة والسلامة المهنية، وصرف الإجازات الإدارية. وحل مشكلة عدم توفر الآلات الثقيلة، وبالنسبة لمشروع سكة حديد دير الزور فقد تم تنفيذ ٢٥/ كم فقط منه، ثم توقف المشروع منذ عام ١٩٨٩.

• حسن العلي (نقابة عمال السكك الحديدية بحمص):

نطالب بمنح الوجبة الغذائية لعمالنا، أسوة بعمال مرفأ طرطوس، مع العلم بأن عمالنا يعملون لمدة ٢٤/ ساعة، وبعضهم أصيب بمرض السرطان.

إن الرصيد المالي للاتحاد المهني يبلغ ١٣٦/ مليون ليرة من الممكن الاستفادة منها لشراء جهاز رنين مغناطيسي يقدم الخدمات الطبية لعمال الاتحاد. أو شراء جهاز تصوير طبقي محوري لمستشفى حمص.

مطالب مقدمة للمؤتمر العام للمهندسين



وإذا أفضت الإصابة إلى الموت يستحق الورثة المعاش التقاعدي الكامل.

٢ - إضافة بند ثالث للفقرة أ / من المادة ٤٢، بحيث تتضمن:

يفقد المهندس حقوقه التقاعدية إذا حكم عليه في جريمة سوء استخدام الوظيفة أو المهنة، أو اختلاس الأموال العامة، أو الرشوة أو التزوير.. وهذا البند كان موجوداً في القانون السابق في المادة ٣٨ بالفقرة (أ) وحذف، وبتساءل: لماذا حذف؟ نجيب باختصار: إن حذفه يشجع على الفساد والتخريب، وخاصة في صفوف المهندسين الذين يشغلون مواقع ومناصب رفيعة في السلك الحكومي!

٣ - السماح للمهندسين الموقوفين أمنياً، والمشمولين بقانون الغزو الصادر عن رئيس الجمهورية، بضم خدماتهم التقاعدية، واستيفاء العائدات التقاعدية بحسب القرار ٢٥ /١/٢٠٠٥ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٥، أسوة ببقية النقابات المهنية. وهنا

■ زهير مشعان

إن الكثير من القوانين والتعديلات التي صدرت في السنوات الأخيرة لم تكن غايتها تحقيق كرامة الوطن والمواطن...

جاء في المادة الأولى من القانون ٢٦ لعام ١٩٨١ المنظم لمهنة الهندسة، أن هذه المهنة هي: «مهنة إنسانية تساهم مساهمة فعالة في بناء وتطوير المجتمع...» وانطلاقاً من ذلك، والمهندسون على أبواب مؤتمراتهم السنوي، طرح العديد منهم قضايا ومطالب مهمة تتعلق بالتعديلات التي أحدثت بالقانون رقم ٣٣ تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٥ المتعلق بخزانة تقاعد المهندسين، ومنها ثلاثة مطالب مهمة:

١ - تضمين القانون نصاً يضمن حصول المهندس على معاش تقاعدي كامل، بغض النظر عن عدد سنوات مزاوله المهنة، في حال حصول إصابة عمل تؤدي إلى العجز عن مزاوله المهنة،



لقد تمت إعادة بعض عمالنا لجهات أخرى دون العودة إلى النقابة، وهذا أمر مخالف للقانون.

• محمود عامر (نقابة عمال النقل البري بالسويداء):

نطالب وزارة الداخلية بإلغاء المخالفات الغيابية. وإلغاء نقاط المخالفة على رخصة القيادة. والعمل على إلغاء العقد النموذجي، وزيادة الملاك العددي لعمال النقل في السويداء. واسترداد السيارات التي تعمل على الغاز، وتخفيض رسوم المازوت على السيارات، وربط الأجور والأسعار، واستبدال الصندوق الأسود بالكاميرات على الطرقات، وتخفيض أسعار الوقود.

• فيصل محمد (نقابة عمال النقل البحري باللاذقية):

إن المرسوم ٥٥/ سمح بنشوء وكالات بحرية خاصة، وقد تم تنفيذ المرسوم، ولكن بعد ٧/ سنوات ظهرت نتائج سلبية، حيث ازدادت البطالة، وبلغت خسارة الشركة العامة للتوكيلات البحرية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن ١٠/ مليون دولار. نطالب بإلغاء الوكالات البحرية الخاصة.

• مداخلة مكتب نقابة عمال النقل الجوي والبحري باللاذقية:

تتحفظ على إقامة محطة حاويات في اللاذقية، بسبب آثارها الخطيرة على العمال، وقد طُرح هذا الموضوع على مجلس الشعب، ونحن نتنظر نتيجة مداوات المجلس. ■■

رد.. وتعليق

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من خلف العبد الله المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون المحترم إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم/٣٩٢/ تاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٩ تحت عنوان: «إضراب عمال معمل الططري بحلب».

نبين الآتي: لدى زيارة منشأة الططري في منطقة الشقيف بحلب تبين أن عدد العمال الموجودين في صالات العمل أثناء الزيارة التفتيشية (١١١) عاملاً، وتبين نتيجة الاستعلام حاسوبياً أن عدد العمال المسجلين في التأمينات لهذه المنشأة ٨٨/ ثمانية وثمانون عاملاً وفقاً للجداول الرسمية المنظمة، وليس ٢٠/ عاملاً كما ورد في صحيفتكم، وقد تم ضبط الواقع المالي لدى صاحب العمل المذكور، وتم تسجيل ٢٣/ ثلاثة وعشرون عاملاً بموجب كشوف نظامية، مع الإحاطة بأنه لم يراجع مؤسستنا أي عامل من عمال هذه المنشأة خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٩، وحتى تاريخه، ولم يتم تقديم أية شكوى خلال الفترة المذكورة» «قاسيون» تشكر السيد خلف العبد الله على رده، وهي إذ تؤكد على أهمية الخطوة التي قامت بها المؤسسة، ترى أن حالة عمال معمل الططري ما هي إلا مثال صغير على أوضاع العمال في القطاع الخاص، في ظل تراخي مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن متابعة أوضاع هؤلاء العمال على الأرض، وفي مختلف المنشآت الصناعية المنتشرة على امتداد مساحة البلاد. ■■

على هامش اتفاقية الشراكة السورية - الأوربية «الأغروبولس».. جنة منطقة الغاب أم جحيمها؟!!



كلما دنا موعد حلول مصيبة تنزل على رؤوس المواطنين بفعل تقليص دور الحكومة ورفع يد الدولة عن جزء من هذا القطاع أو ذاك، يطلع علينا أحد المسؤولين ويصفعنا بنعيق بشائره التي يصفق لها الطيبون منا.. ولكل مناسبة خطيب مبشر، ولكل جمهور رسالة، فأهل دمشق مترو الأنفاق، وأهل الجزيرة إنماء جزيرتهم وإنعاشها، ولحمص جر مياه الفرات ونقل مصنع السماد الذي خنق أهلها، أما في اللاذقية فالنفض سال من شقوق الإسفلت في سوق الهال.. وفي منطقة الغاب كان الأغروبولس كلمة مجلبة تعيدنا إلى حضارة الرومان في أفاميا، وربما إعادة بناء حلم الإسكندر المقدوني..

الخدمات والبنية التحتية بالمنطقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق فرص عمل جديدة، وتطوير السياحة، ومعالجة القضايا البيئية في منطقة المشروع، وتعزيز الشراكة مع السكان المحليين لإنجازه. وحسب اللجنة الزراعية، ستكون هذه المنطقة شبه منطقة حرة، وستقام منطقة صناعية زراعية تقوم على الزراعات البديلة، وسيقوم المدربون بتدريب المزارعين لإنتاج المحاصيل البديلة وفق متطلبات السوق الأوربية! وبدأت هيئة الإطار التشريعي والقانوني، وتغيرت أسماء المديرات لتأخذ أسماء جديدة،

فما قصة الأغروبولس، أو اللجنة الموعودة في الغاب كما صورها أحد المسؤولين لفاحي المنطقة؟ ولماذا كان هذا المشروع؟ وهل سيتحقق حتى من وجهة نظر الداعين إليه؟ وما صلته مع اتفاقية الشراكة الأوربية السورية؟ وما تداعياته فيما لو نفذ حسب ما أراد له الأجنبي أن يكون؟

تعود بداية العمل بمشروع الأغروبولس إلى عام ٢٠٠٤، حيث جاء متزامناً مع توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي بالأحرف الأولى، وذكر حينها أن الغايات منه هي تعزيز الصادرات الزراعية والصناعات الغذائية السورية، وتطوير

فصارت «مديرية زراعة الغاب» الهيئة العامة لإدارة وتطوير استثمار الغاب»، وبقي التطوير بالأحرف الأولى، لا بل أتى على هيئة رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج، من محروقات وأسمدة، وملكية الدولة للأراضي الزراعية تحولت إلى أملاك خاصة، ويجري تغيير الهياكل والمؤسسات المتعاملة مع الفلاحين، كصندوق الدعم الزراعي، وصولاً إلى تمزيق التنظيم الفلاحي وتسليم رقاب الفلاحين إلى المستثمر الموعود عبر رفع يد الدولة عن القطاع الزراعي تدريجياً، إلى أن تتخلى بشكل نهائي حسب بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي:

«إن الطرفين يؤمنان بمبدأ اقتصاد السوق الحر». وخصص لهذا التجمع الاقتصادي نحو ٣٠٠٠٠ دونم، لتقام عليها الوحدات الاقتصادية الأجنبية التي ستعامل مع الفلاحين دون وسيط، بالتعاقد المباشر معهم لزراعة أنواع بديلة عن المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالورود والأعشاب الطبية والعطرية، وبعض الفواكه مثل الفريز، فالقمح والقطن والشوندر السكري المستورد أرخص بكثير كما يقول بعض المسؤولين، المسؤولين عن تخريب البلد، فقد غدت منتجات فلاحينا عبئاً على الدولة، والاستيراد «أسهل وأرعب بكثير»..

أسئلة لا بد منها

الفلاحون في البداية ستكون مجزية، أما بعد أن تتأصل التجربة الزراعية المأمولة، ويهرح المزارعون إلى هذا الصنف من الزراعة الربحية، سيتغير الحال ليقعوا تحت سطوة قانون العرض والطلب، بعد أن يكونوا قد تخلوا عن الزراعات الإستراتيجية، وهذا ليس تخميناً، إذا علمنا أن زراعة القطن والشوندر السكري لهذا الموسم شبه معدومة.

إن الشراكة تهدد صناعتنا وزراعتنا، وما يقال عن فوائد الشراكة هو تضليل، والوعد التي تطلقها الحكومة خلبية، ليس لها أي انعكاس واقعي، ومهمتها التموية والتغطية على فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، لأن أحد متطلبات الشراكة رفع الدعم عن كل المواد بما فيها تلك التي تتعلق بالأمن الغذائي، في وقت نحن فيه أشد ما نكون، بحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

السؤال المطروح الآن هو: هل تنفيذ بنود الشراكة الأوربية، بشقها الاقتصادي خاصة، سيحسن الوضع الداخلي اقتصادياً واجتماعياً

كيف تعقد الآمال على مشاريع فائدة البنية التحتية؟ عمادها مياه الري السائرة إلى البحر ولا سدود تخزينها. وكم من الوقت هدر على دراسات سدود ستقام هنا أو هناك؟ وكم وعود براءة صدرت في هذه المناسبة أو تلك على أمل تامين مياه الري؟ لم يتحقق أي شيء حتى الآن، وتقدر مياه الغاب المهذورة بأنها تكفي لري خمسة أضعاف مساحته صيفاً، فيما لو خزنت في سدود مع الحفاظ على مجاري المياه الطبيعية، علماً أن أراضي أملاك الدولة التي تديرها الحكومة تفرق شتاء لسوء تصريف مياه الأمطار، وتتصحّر صيفا لانعدام المياه نهائياً، ولأن الحكومة فشلت في بناء السدود، هاهي تستثمر في دول أخرى، وتدعو رجال أعمالها للاستثمار في السودان.

أخطر ما في المشروع الزراعات البديلة وتهديدها للأمن الغذائي، فالمنطقة ستكون محرومة من رعاية وتوجيه الدولة، والحال كذلك سيتجه الفلاحون إلى رب عملهم وراعيهم الجديد لتلبية طلبه على المزروعات التي يحتاجها، ولاشك أن الأرباح التي يجنيها

من المتوقع أن تبنى مائة وحدة اقتصادية، أرباب عملها من المستثمرين الأجانب، وربما فنيوها وعمالها أيضاً، مع تطوير قانون العمل وإدخال مكاتب التشغيل كحلقة وسيطة بين العامل ورب عمله، والسماح باستقدام اليد العاملة الأرحص، وهذه دعوة مجانية للمستثمرين لقضم عضلة كنف الاقتصاد السوري، والمعيب أن تدعو الغير لسرقة جهد بني جلدتك من العمال، هذا ما كان يدعى، وما زال يسمى «خاصة».

وهل سيدخل الإنتاج الزراعي والصناعي المصدر من تلك الوحدات الاقتصادية ضمن الحصص السورية المسموح تصديرها والعفاة من الضرائب الجمركية؟ أم أن لها وضعاً خاصاً؟ فان كانت من الحصص فإننا لن نستفيد منها شيئاً، فهي خاضعة للإعفاءات والتسهيلات حسب قوانين الاستثمار من جهة، وأخذت الحصص التصديرية من جهة أخرى، ولن تنتج قيمة مضافة لإنتاج هذه الوحدات، فهي تنتج وتصنع على أراضيها ولا ننال منها إلا النفايات الصناعية.

البوكمال وفوضى الشاحنات!!!

من المعروف حسب القوانين والأنظمة الخاصة بنقل البضائع أن الشاحنات يجب أن تخضع للتسجيل في مكاتب تنظيم الدور، ولكن ما يجري بمكتب تنظيم الدور ونقل البضائع بدير الزور، والمكاتب الفرعية التابعة له يدعو للتساؤل والاستغراب.

فمثلاً، صوامع الحبوب في البوكمال طلبت عشر شاحنات، وتم الاتصال بموظف المكتب الفرعي هناك، فرفض مدير مكتب دير الزور إرسالها عبر مكتب البوكمال، وأصر على إرسالها من دير الزور. والسؤال هنا: لماذا هذا الإصرار وهذا الرفض؟ ألا يوجد بين أهالي البوكمال من يملك سيارات شاحنة؟! هذه الشكوى تقدم بها عدد من أصحاب وسائل الشاحنات في البوكمال، والأُنكى من ذلك أن الشاحنات القادمة إلى البوكمال، والمحملة بمادة الأسمت لمصلحة مؤسسة عمران، لا يستطيع أصحابها التسجيل بالدور، لأن مكتب البوكمال لا توجد فيه دفاتر أو أختام سوى ختم واحد، فيضطرون للذهاب إلى مدينة الميادين أو دير الزور ليقطعوا مسافة ١٣٠/ كم حتى يقوموا بالتسجيل.

والسؤال الآخر: لماذا مكتب الميادين مجهز بكل الأختام والدفاتر الرسمية والإيصالات ومكتب البوكمال ليس مجهزاً بها؟ كما أن مكتب البوكمال هو بناء مسبق الصنع، ولا يصلح إلا أن يكون كشكاً لبيع الصحف والمجلات والعلكة والمحارم الورقية!! علماً أن موظف مكتب البوكمال قد أثبت جدارته وجزاهته في العمل، رغم أنه يعمل بعقد مؤقت يجدد له كل ثلاثة أشهر!! فلماذا لا تقوم وزارة النقل بتثبيت هذا الموظف الوحيد في المكتب، مع العلم أن البوكمال نقطه عبور حدودية مهمة للشاحنات، ففي الفترات التي يضطر فيها هذا الموظف للتغيب عن عمله إلى حين تجديد عقده، تبقى المنطقة لمدة خمسة عشر يوماً دون وجود أي موظف في مكتب البوكمال، أي دون تنظيم الدور، وهذا يؤدي إلى انتشار الفوضى في هذا القطاع الهام والحيوي.

تحسين الجهاه . البوكمال

برسم السيد محافظ الحسكة..

قرى جنوب «الرد»..

ما تزال عطشى!!

قرى جنوب «الرد»، وهي عبارة عن مجموعة من التجمعات السكنية والبلدات تقع على تخوم الحدود العراقية - السورية، تعاني من نقص كبير في مجال الخدمات، وخاصة في مياه الشفة، فهي من المشاكل المزمنة في معظمها، وحتى الآن هناك عشرات القرى مصابة بداء العطش بكل معنى الكلمة، ويضطر المواطنون منذ أعوام طويلاً لشراء المياه من مصادر مختلفة قد لا تتوفر أحياناً..

منذ عدة سنوات بُدئ بالعمل بإقامة مشاريع لإرواء هذه القرى العطشى، وتفاعل المواطنون خيراً بقرب خلاصهم من هذه المشكلة التي تؤرق عيشهم، ولكن نتائج العمل كانت مخيبة للآمال، إذ تبين وجود خلل فني في تنفيذ محطات يثرب - الحديبية - أم الخير - الأحيمر، حيث أن بعض المحطات لم تعمل إلا ليوم واحد فقط، والبعض الآخر راح يعمل بشكل متقطع ولم يسد النقص الحاصل..

باختصار، إن الملايين التي صرفت على تنفيذ المحطات أصبحت في مهب الريح، والمواطنون ما زالوا في حالة ظمأ، أي أن الدولة خسرت الكثير من الأموال، والمواطن لم يستفد شيئاً وما تزال حاجته للمياه على أشدها... إننا نطالب بتأمين مياه شرب نظيفة لأبناء هذه القرى بأسرع وقت ممكن، فهذا من أبسط حقوقهم، كما نطالب بتشكيل لجنة تحقيق نزيهة لكشف ملابسات سوء تنفيذ المشاريع المائية في هذه المنطقة..

جنوب الرد - مراسل قاسيون

رد من اتحاد فلاحي طرطوس..

هذا ما جرى في جمعية «منية يحمور»



بعد ورود كشوف التحقق من الرابطة الفلاحية بطرطوس، حيث بلغ إجمالي التحصيلات /٦,٠٠٠,٠٠٠/ فقط ستة ملايين ليرة سورية، وذلك بموجب حاشية المصرف الزراعي المؤرخة في ٢٠٠٩/٣/٢٥ والمحفوظة لدينا.

٣- أما بخصوص مراجعة الأعضاء الزميل رئيس الرابطة، فقد أفاد بكتاب خطي محفوظ لدينا بأنه لم يراجع أحد من الجمعية المذكورة بخصوص المديونية حتى هذا التاريخ، وأن العاملين بالمنظمة والمعنيين جاهزون لتدقيق مديونية أي عضو سواء في جمعية منية يحمور أو أي جمعية أخرى.

٤- الفلاح (م) س) بموجب كشف المديونية هو الفلاح مصطفى حسن سليمان، حصل على قرض عيني سمد قصير الأجل في عام ١٩٩٨ وقرض نقدي قصير الأجل، ومجموع دينه /١٨٤١٩/ ل.س، وقد سدد كامل الالتزامات المترتبة عليه.

٥- أما الفلاح العضو (ن.ع)، فإن اسمه نصر محمود عيسى حيث حصل على قرض قصير خدمة أنفاق بلاستيك بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٥ بمبلغ /٣٤٠٠٠/ ل.س، وقد تم تقسيطه في عام ٢٠٠٠ بالفان رقم /٢/، وسدد كامل المبلغ المترتب عليه منذ ذلك التاريخ مع الفوائد، وقيمتها /٥٦٥٨١/ ل.س/ وبقي عضواً في الجمعية وفق ثبوتيات الجمعية والرابطة والاتحاد حتى تاريخ تسديد دينه في ٢٠٠٩/٣/٣.

٦- أما العضو (م.ب)، فوفق كشف المديونية، هو العضو محمد كامل براق، وقد حصل على قرض متوسط أنفاق بلاستيكي بمبلغ /١١٤٠٠٠/ ل.س، سدد منه مبلغ /٢٧٣٦٠/ ل.س/

عام ١٩٩٧، وقد حضر إلى الجمعية بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١ وتم تصفية ديونه من قبل اللجنة المالية في الجمعية، وكان إجمالي مديونته بتاريخ التصفية /١٢٧٨٤٨/ ل.س، وتم تثبيت ذلك على كشف المديونية الخاصة به ببصمته ورقم هويته الشخصية، وحتى تاريخه لم يسدد أي مبلغ من المبالغ المترتبة عليه.

٧- أما بخصوص ما سماه الكاتب «نصب وتزوير»، وأن الفلاح (ن.ع) ليس عضواً في الجمعية، فهذا مخالف للواقع وأن العضو (ف.ج)

هو فارس محمد عيسى ورقم عضويته /٩٧/، وقد انسحب من الجمعية بموجب محضر الانسحاب رقم /١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣، وانسحب شقيقه نصر محمود عيسى بالمحضر رقم /٩/ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣ في اليوم نفسه، بعد أن سدا المبالغ المترتبة عليهما. ونقول في النهاية إننا مستمرين في محاربة الفساد أينما وجد، ونعمل لتحقيق الأهداف التي تأسس تنظيمنا الفلاحي من أجلها خدمة الفلاحين وتحقيقاً لمطالبهم..

تعقيب

تشكر قاسيون رئيس اتحاد الفلاحين بمحافظة طرطوس على اهتمامه ومتابعته، وتوّه إلى أنها تقوم حالياً بتدقيق المعلومات الواردة في هذا الرد التفصيلي مع مراسلها وبعض أعضاء جمعية منية يحمور، وستكون لنا وقفة أخرى مع هذا الموضوع في عدد لاحق..

في ظل الفساد والسياسات النيوليبرالية..

قطاع التعليم والفقراء يدفعون الثمن مضاعفاً

برسم وزارة التربية

مدارس تدار
بسياسة (الزبل)..

السيد وزير التربية المحترم:

أعتقد جازماً أنكم تديرين وزارتكم بسياسة تربوية تتسجم مع اسمها الذي يميزها عن بقية الوزارات، وبالتالي يحمل ذلك لكم ولشخصكم قيمة مختلفة واستثنائية، ومن المؤكد أن هذا الأمر قد عممته على مفاصل وزارتكم من مديريات ومدارس، وهو ما يجب الالتزام به.

كذلك أعتقد جازماً أنكم لا تقبلون بحال من الأحوال أن تطلق مديرة مدرسة عبارات مثل (سأزبل الطالبة فلانة)، مهما كان حجم خطئها، فكيف إذا لم يحصل أي خطأ من الطالبة أو ذويها؟ فأنتم أكثر من أكد أن إدارات المدارس يجب أن يتم اختيارها على أساس الكفاءة، والقدرة على حل المشاكل، والتعامل مع ذوي الطلاب، والأهم الرعاية التربوية الخالية من الألفاظ النابية، والمحافظة على السلوك السليم.

من هذا المنطلق لا نعتقد أنكم توافقون على أسلوب السيدة مديرة مدرسة (رجب عوض) في قطننا المستقوية بقريها موجه المنطقة، فأخر (إبداعاتها) بالإضافة ل(الزبل) ما فعلته مع الطالبة (ضحية الزبل) نفسها، حيث أخذت تكيل لها التهم مستندة لأقاويل وثرثرات من خارج المدرسة، لتدعي لاحقاً أن الغاية من ذلك كانت ملاحظة المستوى الذي يتدنى للطالبة.. علماً أن هذه الطالبة مجرد طفلة في الصف الأول الإعدادي..

السيد وزير التربية: القضية قد تبدو بسيطة لكنها في جوهر العملية التربوية.. والمدارس - كما تعلمون - لا تدار هكذا؟

■ ع. ادياب

يعد الاهتمام الرسمي الفعال والمثمر بالعملية التعليمية والتربوية في أي بلد، أحد أبرز مؤشرات جدية حكومة هذا البلد تجاه حاضر ومستقبل أبنائها، ولاسيما أن العقل البشري يقدم لنا كل يوم ما هو جديد، والسبيل الوحيد لمواكبة هذا الجديد والتفاعل معه هو الارتقاء بمستوى التعليم. ولكن واقع الحال في سورية يقول: إن العملية التعليمية -التربوية في عموم البلاد تتراجع عاما بعد عام، بشكل يتناقض واتجاه تطور العلم والعقل البشري والحضارة البشرية، ويعكس مصلحة البلاد حاضراً ومستقبلاً.

لقد لعب مبدأ مجانية التعليم والزاميته، دوراً هاماً في توفر عشرات الآلاف من الكوادر العلمية والمهنية والخدمية من أبناء الفئات الشعبية التي ساهمت في تطور وتنمية البلاد، ولكن مع تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية ذات الطابع الطفيلي، وسيادة نمط التفكير الاستهلاكي، وتفشي الفساد طويلاً وعرضاً، تراجع الاهتمام بالعملية التعليمية والتربوية ضمن حالة التراجع العام الذي شمل جوانب العملية التنموية الحقيقية كافة. فالحكومات المتعاقبة بادرت إلى تخفيض حصة التعليم من الموازنات العامة بشكل مطرد، بينما كان من المفترض أن تزداد كنتيجة منطقية لزيادة عدد السكان، وتزايد حاجات العملية التربوية التعليمية. وتوافق ذلك مع سياسة قبول في الثانوية العامة والمرحلة الجامعية ليس لها مثيل بالعالم من حيث العلامات المطلوبة للقبول في هذا الفرع الجامعي أو ذلك، أو من حيث طريقة وإجراءات القبول. ودخل على الخط التعليم المأجور بأسمائه المختلفة بدءاً مما سمي بدورات التقوية، مروراً بالدورات الخاصة، وانتهاءً بالتعليم الخاص المتمثل بالمعاهد والمدارس الخاصة. وإذا كان نشاط هذه (الصراعات) يقتصر في البداية على أبناء الأسر الميسورة، فإنه مع مرور الوقت والتراجع المستمر في دور مؤسسات التعليم الرسمي، أصبح التعليم المأجور أمراً واقعاً، فكل طالب شهادة (تعليم أساسي، ثانوية عامة) بات يكلف ذويه عشرات آلاف الليرات السورية، الأمر الذي أطاح عملياً بمبدأ مجانية التعليم، وفي ذلك مخالفة صريحة وواضحة لدستور البلاد، ولاسيما أن ظاهرة التعليم المأجور باتت سمة عامة لكل مراحل العملية التربوية التعليمية، وبدأت تمتد حتى إلى الصفوف الدنيا لمرحلة التعليم الأساسي.

ومع يقيننا بأن المشكلة ليست خاصة بالقطاع التعليمي، بل إن واقع هذا القطاع هو انعكاس للواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد، فإن المطلوب اتخاذ جملة إجراءات إسعافية توضع حداً للتراجع المستمر في هذا القطاع أهمها:

- رفع المستوى المعاشي للمعلم باعتباره الركن الأساس في العملية التربوية التعليمية، واعتبار ذلك مجرد خطوة أولى حتى لا يصرف المعلم جل جهده

في التعليم المأجور، وتوفير مستلزمات إعادة تأهيله مهنيًا وتربويًا.

- إعادة النظر بالموافقات التي منحت لافتتاح المدارس والمعاهد الخاصة إلا في حالات الضرورة.

- تغيير الخارطة الصفية في مرحلة التعليم الأساسي على الأقل، باتجاه تخفيض عدد التلاميذ ضمن الشعبة الصفية الواحدة.

- اعتماد مبدأ الكفاءة المهنية، والنزاهة في تعيين الجهاز الإداري، والكف عن التعيين على أساس الانتماء الحزبي أو قوة النفوذ، فالعديد من الوظائف الإدارية باتت إما (تفيعية) لذوي النفوذ، أو لمن يدفع المعلم.

- تعديل المناهج المدرسية باتجاه التخلص من الحشو المعلوماتي الملل، ونحو تعميق التفكير العلمي والبحثي، والتخلص من مسألة تسييس بعض المواد إلا فيما يتعلق بتعزيز الروح الوطنية.

- تزويد مؤسسات التعليم الرسمي بمنجزات العقل البشري الحديثة في المجال التربوي، وأساليب التدريس وطرائقه ووسائله.

- جعل مادة المعلوماتية مادة أساسية في كل مراحل التعليم، وتأمين الكادر المؤهل لذلك تماشياً مع روح العصر.

- تفعيل دور المرشد الاجتماعي، خصوصاً مع تنامي حالات الانحراف بين الجيل، والتأكيد الدائم



والصارم على منع الإيذاء النفسي والجسدي. - إعادة النظر بسياسة القبول الجامعي التي أصبحت عائقاً أمام تحقيق طموحات كثير من الطلبة في استكمال التحصيل العلمي، فمما معنى أن يدرس شاب اثني عشر عاماً دون أن يلقى بعدها أبواب الجامعات أو المعاهد مفتوحة أمامه؟

- فتح باب التوظيف أمام جميع الخريجين دون استثناء، فالعمل المناسب يجب أن يكون النهاية المنطقية للدراسة، لأنه يمنح المتعلم فرصة تأمين مورد رزق من جهة، وفرصة المساهمة في تطور البلاد وتقدمها من جهة أخرى.

- تفعيل دور نقابة المعلمين، التي تحولت إلى نقابة خدمية، مع أهمية الجانب الخدمي، إلا أن الدور المنوط بالنقابة أكبر من ذلك، إذ يجب أن تكون شريكاً فعلياً في الإشراف على العملية التربوية والتعليمية بكل جوانبها، وخصوصاً دورها الرقابي، وعلى الأخص الدفاع عن حقوق أعضائها.

إن حق التعليم عدا عن كونه حقاً طبيعياً من حقوق البشر، فإنه في عصر الثورة المعلوماتية أحد مكونات البنية الوطنية، ومن مقتضيات المصلحة العامة، ومن هنا كان التأكيد الدائم على أن الاهتمام بقطاع التعليم ضرورة وطنية بامتياز.

◀ عصام حوج

جامعة الجزيرة الخاصة بدير الزور..

هموم ومعاناة طلابية!!



بات واضحاً أن السياسة المتبعة في التعليم العالي في السنوات الأخيرة لا تخدم أبناء فقراء الوطن، بل أبناء النخبة من الأغنياء، وخاصة برفع درجات القبول عبر سياسة استيعاب تهدف إلى سد الآفاق وخصخصة التعليم. هذه السياسة ترافقت مع افتتاح الجامعات الخاصة، فماذا يعني ذلك؟ مؤكداً أنها لا تهدف إلى رفع السوية العلمية، لأن الجامعات الخاصة غير خاضعة لشروط الدرجات، ومعظم الدكاترة المدرسين فيها هم ممن يدرسون في الجامعات الحكومية، بالإضافة للتعليم الموازي والمفتوح. والشيء الأهم أن قدرات خريجي جامعات الوطن أثبتت كفاءتها على المستوى العربي والدولي! إذاً الهدف الوحيد هو خصخصة التعليم لأن الأرباح فيه عالية، ودورة رأس المال سريعة، والإعفاءات والاستثناءات والأسعار الرخيصة للأراضي المقدمة للجامعات الخاصة تثير الشبهة!

تقدم بعض طلاب جامعة الجزيرة بدير الزور، بشكوى إلى مكتب «قاسيون» تعرض همومهم ومعاناتهم التي نذكر بعضاً منها:

- يجري التعميم على القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ القاضي بإلزام الجامعات الخاصة بعدم زيادة الرسوم، ويحق للطلاب فيه مقاضاة الجامعة.

- طلاب الدفعة الأولى سددوا رسوماً عن بعض المواد على أنها ٣ ساعات، كاللغة الانكليزية، وثبتت هذا العام أنها ساعتان، ولم يسدد فرق الرسوم إلى الطلاب إلى الآن منذ أكثر من سنة، بينما لو تأخر الطلاب في تسديد القسط يوماً واحداً يدفع غرامة ٥%، علماً أن الإعلان عن آخر يوم لتسديد الرسوم نزل قبل يومين فقط من انتهاء الموعد في السنة الماضية، فماذا نسمي ذلك؟! كما أن فرق عدد الساعات

للعلمي في السنة الماضية، كمادة المساحة، حيث توفر جهاز واحد للنيوف، ولم يتوفر جهازا التيوبوليت والتوتولستيشن، لذا لم يطبق الطلاب العملي في السنة الماضية إلا على جهاز واحد فقط ونطالب بتعويض محاضرات العملي!

- رغم وجود هيئة طلابية إلا أنه لم يجز التنسيق معها في وضع جداول الامتحان، ما أوقع بعض الطلاب في إشكالية وجود مادتين في يوم واحد!

- أخيراً وللعلم يبلغ عدد طلاب الجامعة حوالي ٢٥٠ طالباً وطالبة، يدفع الواحد منهم سنوياً حوالي ٢٥٠ ألف ليرة سورية فقط لا غير، عدا تكاليف السكن والمعيشة، فهل يستطيع الفقراء دفعها في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار، إلا ببيع كل ما يملكون، بما فيه سكنهم؟! ليس هذا نتاج سياسة الحكومة التي باعت التعليم؟!!

■ طلاب في جامعة الجزيرة

بعض ما يحصل في كلية

الصيدلة بدمشق..



نورد فيما يلي بعض المعلومات الخاصة بكلية الصيدلة في جامعة دمشق، كما وصلتنا من أحد طلاب الكلية.. علماً أن المعلومات الواردة أدناه، في شقها العام، تنطبق على باقي الجامعات والكليات في جميع أنحاء البلاد.. وكل ذلك نضعه برسم وزارة التعليم العالي لكي تعالج ما يمكن معالجته، إذا كانت تريد حقاً السير قدماً بالعملية التعليمية..

يتعامل الطلاب أثناء تواجدهم في المخبر مع مواد سائلة شديدة الخطورة، من المرجح أنها مسببة للسرطان دون أي شكل من أشكال الوقاية.. علماً أنه يجب أن يتم سحب السوائل جميعها التي

نتعامل معها مهما كانت قانونيتها بواسطة ماصات خاصة، ومن الخطر الشديد أن يتم السحب منها بواسطة الفم.. ولكن للأسف هذه المعدات غير متوفرة حتى الآن، وليس هناك مؤشرات أنها ستكون في متناول أحد في المدى المنظور.

بناء على كلام أحد المدرسين، وهو رئيس قسم، فإن الكلية تمتلك معدات حديثة جداً تم استيرادها منذ فترة وبأسعار باهظة، ولكن لا يتم استخدامها لأسباب لا يعرفها إلا من خبائها، وهي ما تزال حتى الآن مخزنة في المستودعات.. وقد أكد لنا أحد الدكاترة أنه «إذا جاء وفد زائر نزعم أننا نستخدم بعضها، لنظهر للضيوف أن الكلية مجهزة بمعدات حديثة، ونحن في حقيقة الأمر لا نعلم شكل هذه الأجهزة إلا من خلال سلايدات المحاضرة.

كل محاضر هو «دولة مستقلة» حسب تعبير معظم الطلاب، ويحق له فعل ما يريد في المادة أو الشأن الخاص به، فقد قامت إحدى المحاضرات مؤخراً على سبيل المثال بحذف ٢٠% من العلامة المستحقة في إحدى المواد لكل طالب، لأن معدل الإجابة جاء مرتفعاً، وقد جاءت الأسئلة مكررة، ولدى الشكوى للعميد تبسم قائلاً: «لا أستطيع أن أغير عقلية دكتور».

بناءً على مرسوم معمم، فإن الدكتور يجب أن يكون متفرغاً للكلية تماماً، وإلا فإن الراتب والحوافز المخصصة له تكون أقل، فكم من الأساتذة ملتزمون بهذا القرار برأيكم؟ يمكن لمن يرغب أو يفرض عليه مسؤولياته، التحقيق بالأمر في هذه المسألة ليكتشف أشياء لا

تخطر له على بال.. فقد قال أحد الدكاترة «شوفوا الكذب، بالاسم متفرغ للكلية بس مشان يزيد الراتب كم ألف و...»!

الإداريون في الكلية يتعاملون مع الطلاب كأنهم أعداء لهم... مزاجية عالية ومتعجرفة، حقد، كراهية، وإذا ما أراد الطالب أن يؤكد تسجيله، فيلزمه على الأقل يومان كحد أدنى، فخلال هذه المدة يكون متجولاً من مكان إلى مكان ريثما يحظى بإداري ما مختص لتسيير شؤونه..

الإضاءة في المدرجات سيئة جداً، ويستكي منها الجميع، المحاضرون والطلاب على حد سواء.. ولكن لا حل حتى الآن رغم الطلبات والشكاوى المتكررة.. كل ذلك غيض من فيض.. وللحديث صلة!.

■ مشروع صيدلاني

مطبات

منتج ضوئي

◀ عبد الرزاق دياب

لقد دخلنا في المحذور، ووقفنا في مهالكة من أوسع الأبواب، إنه الاقتصاد المفتوح وبشائر حلوله السعيد في مفاصل الحياة السورية.

لقد صرنا على عتبات النموذج الجديد بامتياز، لأننا في الأصل لم نكن خارجه، فالقطاع العام الذي طالما بذخ النهايون باسمه، وهدروا (في سبيل نهضته والحفاظ عليه) الكثير، وهو في الحقيقة كان خارج مخططات القادمين لقيادته، كان كبش الفداء، والدجاجة التي تبيض ذهباً عليهم، وفروشاً صدئة علينا.

باسم القطاع العام عمل القطاع الخاص، الأيدي الطاهرة التي صارت عماد الاقتصاد المفتوح أخذت كل الصفقات المعقودة لإصلاح القطاع العام وتطويره، قطاع النقل العتيب الذي لم يقم أي من المسؤولين للحظة بأية محاولة حقيقية لضبطه، عمل القطاع الخاص على تقديم كل الحلول البائسة لإنقاذه، من الجرادين البيضاء إلى وصفات الصندوق الأسود، قرارات اتخذها من هم في سدة القطاع العام بالاشتراك والتواطؤ مع القطاع الخاص لتمرير مشاريع واهية تصب في خانة الإثراء والرشى التي صيرت متنفذين كباراً أسياذ القطاع الخاص في ذروة وأوج حضوره في اللحظة.. في الانفتاح.

باسم القطاع العام الذي يعد هؤلاء له المسمار الأخير في نعشه، باسمه صار الموظفون الكتلة المتضخمة المنتفخة من الممل، وصارت الوظيفة وسيلة ارتزاق عبر وسائل أخرى لاستخدامها، وصار الأذن المسكين ملك المؤسسة الحكومية، وصار المدير مجرد وسيلة جباية للذين في الأعلى من خلال تمرير المحذور، والأدنى عبر توقيع المخالفات الصغيرة والهبات على مرؤوسيه الذين سينقلبون على إدارته في أول جلسة مساءلة، ويلبسون ثوب الضحية، ويخلعون عنه ثوب يوسف البريء..

باسم القطاع العام قبلنا بالراتب المقطوع الكفاف، وبقروش المكافآت، بينما كان لصوص هذا القطاع يغرفون من مستودعاته ما يملأ أرصدهم للحظة إعلان الوفاة، سعدنا بالحوافز الشحيحة، وبالإسعاف المالي، وبتعويض الوفاة، وبالتعويض العائلي المخجل، (٢٥) ليرة سورية تعويض شهري للعائلة عن شهر يكلف الآلاف، ودارت عجلة الغلاء، وصار القطاع العام مجرد مؤسسة لرعاية المعوقين على حساب الانتخاض الذي يعيشه الموسرون الذين جاؤوا إلى معاملته باسم الشعارات التي يتخلون عنها الآن بعد أن صاروا في الجانب الآخر، القطاع الخاص الذي ينتمون إليه دون ذاكرة، فقد نسوا من أين جاؤوا بما يملكون، ومع وقاحة السباب الذي يكيلونه لوكيل نعمتهم المرحوم إلا قليلاً... القطاع العام. الآن يحتفل القطاع الخاص بانتصاره، انتصاره الذي جاء بعد شراكة مديدة مع القطاع العام، ولكن أي احتفال أخرق يمارس، وأية احتفالية تعد، إذا كانت الاحتفالات حسب الاحتفال الأخير الذي تم بمناسبة إطلاق سيارة جديدة، احتفالاً يشبه استعراض نبات الهوى، أو عرض اللقيطات في سوق النخاسة، وبرعاية من؟ من يروجون لزمن ما ملكت أيمانكم.

يحتفل القطاع الخاص ليس بصناعته، بل بالكماليات التي يدخلها إلى بلد ين جمل مواطنيه تحت وطأة الأزمات والحاجة، بلد جمل مواطنيه ليسوا من الفقراء بل من محدودي الدخل كما تصفهم وزيرة العمل، الوزارة التي تعنى بقطع البؤساء، منهم خلف الطاولات الوظيفية، أو في الشوارع منتظرين محسناً يأخذهم إلى العمل، أو متسولين انقطعت بهم الوسائل والشوارع.

ما ذا يعني أن تأتي بسيارة جديدة موديل ٢٠٠٩، وتدعو لحفل إطلاقها لا إنتاجها، المجتمع المخملي، نبات الإعلان، الصحفيين المدججين بالكروش وبالعلاقات الإعلامية، رجال أعمال، فنانيين، محدثي نعمة.. الأدهى رجال دين، وكأنها بحاجة إلى فتوى تجيز ركوها كغانية مستوردة من بلاد العجم، اقتصاد الثراء القادم بفيكه دون رحمة، ويصفق له المؤمنون والمنتمعون والمارقون. أحد الأصدقاء صاح: يا للوقاحة، ألهذا الحد يفخ الرجل المنتفخ لبياهي بما جلب للمنتفخين، ويسأل الصديق الحانق: ترى كيف يقف صاحب العمل الذي أنتج السيارة؟ وماذا يلبس؟ من المؤكد أنه يفخر ببذلة العمل التي صيرت حلم الورق إلى حقيقة تمشي في الشوارع، الشوارع التي لا تشبه شوارعنا.

يحتفل الخاص الآن بالإنجازات الجديدة، في ظل واقع اقتصادي خطير يعصف بالعالم، وهنا تتداعى شركات القطاع العام، تتهلل المؤسسات، القطاع الخاص يمارس انتصاره بمنتج ضوئي ودعوات باهتة ومباركات وفتاوى..

■ ■

ارتفاع أسعار السماد بنسب تتراوح بين ٢٠٠ ٪ - ٣٥٠ ٪ رفع الدعم عن أسعار السماد تدمير للزراعات الإستراتيجية



إلى فيلات ومنتجات سياحية، يمارسون فيها فسادهم وعبثهم، على حساب الوطن وحماية أمنه وأمانه...»

.ذكر فلاحون في محافظة إدلب أن المستودعات الخاصة للمليئة بالسماد فتحت أبوابها بعد تحرير الأسعار، وبعدها ظهرت معاناة الفلاحين الكبيرة في استرجار السماد الكافي من المصرف الزراعي، وبدأ التحكم بالأسعار لترتفع بنسب كبيرة وصلت ما بين ٢٠٠٪ و٢٥٠٪، وذكروا أن كيس السماد من نوع اليوريا، الهام جداً لزراعة البطاطا في العروة الربيعية، يتم بيعه في السوق السوداء ب٧٢٥ ل.س. بينما سعره الرسمي في المصرف الزراعي ٤١٠ ل.س. وقد اعتذرت المصارف الزراعية عن بيعه إلا بكميات محددة مسبقاً، علماً أن مستودعات المصارف الزراعية مليئة بهذا النوع من الأسمدة، ولكن يبدو أنه يتم تهريبها إلى السوق السوداء، فكيف وبواسطة من يتم ذلك؟! وبمعرفة من!!؟

.الفلاح حسن عمار من محافظة إدلب قال: «لم تكن هذه هي الخطوة الأولى ولن تكون الأخيرة على طريق التخلي عن الدور الرعائي للدولة في الكثير من القطاعات الاقتصادية، واليوم وبعد قرار رفع الدعم عن أسعار الأسمدة، وتوزيعها بالكميات المقررة حسب الرخص الزراعية والتنظيم الزراعي، التي لا تكفي لتنفيذ الخطة الزراعية كاملة، سيضطر الفلاح لاسترجار ما ينقصه من السماد من السوق السوداء، رغم الأسعار الفاحشة التي يفرضها التجار للمواد نفسها، بالعבות نفسها التي يوزعها المصرف الزراعي، فكيف وصلت هذه المواد إلى السوق السوداء؟!»

معادلات رياضية

مدرسة لضرب

الزراعة والمنتجات

الزراعية، وبالتالي

ضرب اقتصاد الوطن.

حذار من التفريط بالقطاع الزراعي

إن غلاء مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفه ستؤدي حتماً إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وهذا بفضل السياسات الحكومية المستمرة الساعية إلى تهيمش وضرب العاملين في المجال الزراعي، شأنهم شأن الكثيرين من أفراد المجتمع، الذين تسعى الحكومة إلى تقييسهم وجعلهم يبحثون عن حلول فردية للأزمات التي تخلفها الحكومة الواحدة تلو الأخرى، حتى ولو كان الحل بالهروب من هذا الوطن، والهجرة بحثاً عن لقمة عيش مفقودة، وهذه خطوة خطيرة تخطوها الحكومة نحو تدمير البنى الاجتماعية والاقتصاد الوطني، والإخلال بالأمن الغذائي، وكأنما هناك من يسعى لتسهيل إخضاع الوطن وتركيعه من الداخل، أمام المخططات الخارجية الرامية إلى النيل من صموده وعزته وكرامته..

youssef@kassioun.org ■

مرة أخرى هو ٦.٥٠ ل.س للكيلوغرام، فإن السعر الجديد يجب أن يكون ٧.٢٠ ل.س في حين سعرته الدولة ب٣.٥٠ ل.س فقط. وكذلك الحال بالنسبة للتبغ، فقد زادت تكاليف الأدوية الزراعية اللازمة للدونم الواحد من ٩٠٠ ل.س إلى ٢٠٠٠ ل.س. أي بزيادة ١١٠٠ ل.س. وأسعار السماد اللازم للدونم الواحد من ٧٧٥ ل.س إلى ٢٥٠٠ ل.س أي بزيادة ١٧٢٥ ل.س ولما كان الإنتاج الوسطي للدونم هو ٣٥٠ كغ من التبغ الجاف، فتكون زيادة التكلفة لإنتاج الكيلوغرام الواحد هي حوالي ٨ ل.س. ونتيجة لدراسة سابقة تبين أن السعر المجدي والمجزى لإعادة إنتاج المحصول مرة أخرى يجب أن يكون ١٥٢ ل.س للكيلوغرام الواحد، ومع زيادة التكاليف يجب أن يصبح ١٦٠ ل.س في حين سعرته الدولة ب١١٣ ل.س فقط.

رفع الدعم عن

السماد ضربة مباشرة

على رأس الفلاح

السوري عماد تأمين

أمننا الغذائي ولقمة

عيشنا اليومية.

آراء أصحاب الشأن

لم تشمل تصريحات المسؤولين في وزارة الزراعة دعم بعض الزراعات الإستراتيجية الهامة كالقمح والشعير، وتجاهلوا تماماً الكثير من الزراعات الاقتصادية الهامة كالحمضيات والكرمة والتفاحيات والفسق الحلبي والزيتون التي تتمتع سورية بدرجة هامة جداً في إنتاجها. وكان عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين ومدير مكتب العلاقات العامة قد قال: «الفلاح لن يكون عقبة أمام انتقال الاقتصاد من مرحلة إلى مرحلة». وهنا نساءل: «هل سيكون انتقال الاقتصاد من مرحلة إلى مرحلة، عقبة في طريق تطوير زراعتنا التي عليها تعتمد جميع مفارق حياتنا اليومية؟ أو على الأقل الحفاظ عليها!!؟

.واتفقت جميع آراء الفلاحين على إدانة ورفض رفع الدعم عن أسعار السماد، فقال أحدهم: «المطابقات الشهيرة للحكومة تنفذها وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، ففي أوج إنتاج الحمضيات المحلية، سمحت الحكومة بدخول الحمضيات المصرية، وضربت معظم مواسم فلاحينا. وفي أوج إنتاج الزراعات المحمية، التي نصدر قسماً كبيراً منها، أوقفوا التصدير، وبعنا الموسم بربح التكلفة، ومنذ عام رفعوا سعر المحروقات، فتحول مزارعو الزراعات الإستراتيجية، التي تتطلب مصاريف كبيرة للري كالقطن والشوندر السكري والقمح والتبغ، إلى الزراعات البديلة. وأخيراً كانت الضربة القاصمة للظهر حين أملونا بتخفيض سعر المازوت، فكان البديل رفع الدعم عن أسعار السماد التي زادت بين ليلة وضحاها بنسب تتراوح بين ٢٠٠٪ وحتى ٣٠٠٪ في أغلب الأحيان، وأظنها خطة مدرسة «لتطفيش» الفلاحين، وتحويل أراضيهم بعد ذلك

تسليم الرابية لجشع التجار

إذاً، أعلنت الحكومة في هذا القرار عجزها عن تأمين متطلبات المزارعين من السماد، وكانت الحجة كلمة حق يراد بها الباطل، والقصد النهائي هو فتح الباب العريض أمام التجار الذين أصبح بإمكانهم تأمين الأسمدة بأنواعها وأشكالها وأسعارها الرائجة في جميع القطاعات، والدخول إلى حلبة المنافسة حيث (سيكون المستفيد الأول والأخير منها هو الفلاح الذي سيتمكن من الحصول على الكميات اللازمة وبأدنى الأسعار). يتغى على معظم تجار سورية خصوصاً، فقد احتكروا الأسمدة حتى في أوان توفرها وانخفاض سعرها في المصارف الزراعية، وفرضوا أسعاراً عالية لليوريا والنترات والفوسفات والسلفات، تفوق قدرات المزارعين المالية، ما يهدد بإتلاف المحاصيل الزراعية، وتوقيف استخدام الأراضي وتيويرها. وكما كانت لنا تجارب كثيرة مع التجار ومع تحكمهم بأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية اليومية، التي زادت بمعدلات عالية، نسبة إلى ارتفاعات الأسعار في الدول المجاورة.

تفاعلات القرار على أرض الواقع

تم رفع مذكرة من اتحاد الفلاحين، تبين الآثار السلبية لقرار رفع الدعم عن أسعار السماد على الفلاحين والمستهلكين، حيث ظهرت انعكاساته السلبية مباشرة على أرض الواقع، فقد ارتفع سعر الطن من سماد محصول القطن من ٨٥٠٠ ل.س إلى ٣٠٠٠٠ ل.س. أي بما يعادل نسبة ٣٥٠٪، وكذلك أسعار المبيدات والأدوية الزراعية ارتفعت بالنسبة نفسها، وبالحساب نجد أن تكلفة سماد محصول القطن قد زادت على الدونم الواحد من ٧٢٥ ل.س إلى ١٢٧٥ ل.س. أي بزيادة ٢٧٥ ل.س. وتكلفة الأدوية زادت من ١٠٠ ل.س إلى ٤٥٠ ل.س، أي بزيادة ٣٥٠ ل.س. وبما مجموعه ١٦٢٥ ل.س. تقسم على ٣٥٠ كغ، الإنتاج الوسطي للدونم الواحد، فتكون الزيادة على تكلفة إنتاج الكغ الواحد من القطن ٤.٧٥ ل.س. ولما كان السعر العادل المقترح، الذي يضمن للفلاح إعادة إنتاج موسمها اللاحق، هو ٦٠ ل.س. فيجب أن يكون سعر الكيلو غرام الواحد المجدي والمجزى الذي يضمن للفلاح لقمة عيشه بين موسمين كدخل وحيد للفلاح، ويضمن إعادة إنتاج الموسم مرة أخرى ٦٤.٧٥ ل.س. بينما سعرته الدولة ب٤٢ ل.س فقط.

وكل المحاصيل الإستراتيجية أيضاً

التأثيرات السلبية نفسها أصابت كل المحاصيل الإستراتيجية المساهمة في إغناء الصناعة الوطنية ومدتها بالمواد الأولية، فالشوندر السكري أصابه نصيب من ارتفاع التكاليف، حيث ارتفعت تكاليف الأدوية الزراعية اللازمة للدونم الواحد من ١٥٠ ل.س إلى ٤٥٠ ل.س. أي بفارق ٣٠٠ ل.س. وارتفعت تكاليف السماد اللازم للدونم الواحد من ١٢٠٠ ل.س، إلى ٣٠٠٠ ل.س، أي بفارق ١٨٠٠ ل.س. ولما كان الإنتاج الوسطي للدونم الواحد حوالي ٣ طن، فإن الزيادة في التكاليف على إنتاج الكيلوغرام الواحد بلغت ٠.٧٠ ل.س وبما أن السعر العادل المقترح لإعادة إنتاج الموسم

◀ يوسف البني

كعادتها، وكما دأبت مؤخراً، لم تتراجع الحكومة عن مخطط تحرير الأسعار، والتجارة بشكل عام، رغم ثبوت فشل هذا النهج في كثير من البلدان الكبيرة وذات الاقتصادات المتينة. وكعادتها أيضاً لم تطعم المواطن «التسعة» مرة، إلا ووضعت خطة «لتشليحه العشرة»، ومرات مضاعفة، بشكل يتطابق تماماً مع تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي اليوم التالي مباشرة لإعلان تخفيض سعر لبيتر المازوت بنسبة ٢٠٪، من ٢٥ ل.س إلى ٢٠ ل.س. فاجأتنا الحكومة بضربة مباشرة على رأس الفلاح السوري، الذي تعتمد عليه البلاد في تأمين أمن مواطنيها الغذائي ولقمة عيشهم اليومية.

فقد قررت اللجنة الاقتصادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٩، الذي تم تعميمه من المدير العام للمصرف الزراعي التعاوني على المصارف الزراعية في سورية، أن سعر مبيع سماد (سوبر فوسفات تركيز ٤٦٪) سيرتفع إلى ٣٣٩٠٠ ل.س. للطن الواحد، بعد أن كان يباع بـ ٨١٦ ل.س. وسعر سماد (اليوريا تركيز ٤٦٪) سيرتفع إلى ١٨٠٠٠ ل.س. للطن الواحد، بعد أن كان يباع بـ ٨٩٠ ل.س. وسعر سماد (نترات الأمونيوم تركيز ٢٣.٥٪) سيصل إلى ١٥٤٠٠ ل.س. للطن الواحد، وقد كان يباع بـ ٦٥٠٠ ل.س. وسعر سماد (نترات الأمونيوم تركيز ٣٠٪) سيكون ٨٨٠٠ ل.س للطن الواحد، بدلاً من ٥٨٠٠ ل.س. وسعر سماد (سلفات البوتاس تركيز ٥٠٪) سيكون ٥٧٢٠٠ ل.س. في حين كان يصل للفلاح عن طريق المصرف الزراعي بـ ١٢٥٠ ل.س فقط.

تناقضات بالتصريحات الرسمية

في خطة لتمرير القرار دون إثارة غضب المزارعين، سعت الحكومة إلى ذر الرماد في العيون، كي تمنع الرؤية الواضحة للانعكاسات السلبية لهذا القرار على الفلاحين والمزارعين، وعلى المواطن السوري بشكل عام، فقد أطلق المسؤولون تصريحات متناقضة يتوه المواطن أمامها، ويتساءل أيها سوف يصدق!! فقد أكد د. عادل سفر وزير الزراعة أن صندوق الدعم الزراعي (الذي لم ير النور حتى الآن) سوف يمنح الفلاحين المرخص لهم، دعماً زراعياً لمحاصيلهم كتعويض عن فرق رفع الدعم عن السماد، وحدد أنه سيتم دعم زراعة القطن بـ ٨٠٠٠ ل.س. للهكتار، والذرة بـ ١٠٠٠ ل.س. للهكتار، و ٦٠٠٠ ل.س للهكتار البطاطا، و ٥٠٠٠ ل.س للهكتار البندورة.

وفي تصريح لمسؤول في وزارة الزراعة لم يفصح عن اسمه، نشر على الموقع الإلكتروني «سيريانيز»، أكد هذا المسؤول أن دعم السماد سيتم وفقاً لصيغة تحدد المعادلة السعرية للمحاصيل الإستراتيجية فقط، (قمح، قطن، شوندر سكري)، على أساس تكاليف الإنتاج + ٢٥ ٪ كهامش ربح.

وبالسبب نفسه نفى مسؤول آخر في وزارة الزراعة، للمصدر نفسه، عزم الحكومة دعم الأسمدة من صندوق الدعم الزراعي بأي شكل من الأشكال.

يضطر الفلاح

لاسترجار ما ينقصه

من السماد من السوق

السوداء، رغم الأسعار

الفاحشة للمواد

نفسها بالعבות

نفسها التي يوزعها

المصرف الزراعي.

الزراعة السورية على وشك الانهيار

◀ حسان منجعة

هي عصب الاقتصاد السوري، ورغم الهجوم الذي يشن عليها من كل حذب وصوب ما تزال صامدة بفضل الكادحين العاملين بها.. إنها الزراعة؛ الضمانة، ونقطة الارتكاز الأساسية لتحقيق قاعدة الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، بما يساهم في تعزيز الصمود الوطني..

الزراعة التي مازالت تساهم رغم كل الضربات التي توجه إليها بنحو ٢٧ بالمائة من الناتج المحلي، والتي يعمل بها بشقيها الحيواني والنباتي أكثر من ٣٠٪ من الأسر السورية، ١١٪ منهم في المجال الحيواني، أخذت بالتراجع كثيراً في الآونة الأخيرة، وانخفض الإنتاج الزراعي بشدة بسبب غلاء مستلزمات الإنتاج بنسب فاقت بالحدود الدنيا معدل الـ ١٠٠٪، كل ذلك بفضل السياسات الحكومية (الدهشة) التي بغض النظر عن نواياها، أدت إلى تهميش و(تطفيش) العاملين في القطاع الزراعي، وكأنها هدف السياسات الحكومية تبييس الفلاحين ودفعهم لهجر أراضيهم وحقولهم بعد أن أصبح عملهم غير مجد فيها..

تراجع خطير

من يتتبع مسيرة الزراعة في سورية، يجد أنها خسرت في السنوات الخمس الأخيرة معظم ما حققته طوال ثلاثة عقود من التعب والمثابرة والجد.. فقد تراجع إنتاج القمح من ٤.٧ مليون طن عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ٢.٢ مليون عام ٢٠٠٨، كما تراجع محصول الشعير من ٢ مليون طن عام ٢٠٠١ ثم إلى ٥٢٧ ألف طن عام ٢٠٠٤، ليصل إلى نحو ٢٠٠ ألف عام ٢٠٠٨. كما أن إنتاج القطن ليس أفضل حالاً، فبعد أن وصل حجم الإنتاج إلى ١.١ مليون طن عام ٢٠٠٠، تراجع بشدة في أقل من عقد بشكل متواصل ليصل إلى ٦٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٨. (حسب ما ذكر مدير إدارة بحوث القطن في سورية محمد نايف السلتلي).

من جهة أخرى، تراجعت الثروة الحيوانية كثيراً

في الفترة ذاتها، فقد هبطت أعداد الأغنام من ٢٢.٨ مليون رأس في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥.٩ مليون رأس في عام ٢٠٠٨، أي أننا خسرننا ٦.٩ مليون رأس من الغنم، كما خسرننا في الفترة نفسها نحو نصف مليون من ذكور الماعز، في الوقت الذي ذكر فيه مدير الزراعة في اللاذقية المهندس حسان بدور أن الثروة الحيوانية انخفضت خلال الأربع سنوات الأخيرة من ٤٢ ألف رأس من الأبقار إلى ٢٨ ألف رأس. بالمحصلة، فإن سورية التي غذت السير باتجاه تحقيق أمنها الغذائي منذ بداية عقد السبعينات، وتسنى لها ذلك منذ أواخر الثمانينات (١٩٨٨-١٩٩٤)، وقامت بتصدير القمح في عام ١٩٩٤ معلنة بدء مرحلة الاكتفاء الذاتي، يضاف إليه تصدير مئات آلاف أطنان الحبوب الزراعية الأخرى (الشعير، القطن، العدس وغيرها).. أصبحت اليوم بعد مرور ٢٠ عاماً من التطور الزراعي واستخدام أحدث أساليب الإنتاج، أمام أزمة اكتفاء مرتقبة، لكنها دائمة، حيث أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة السوري غسان العيد مطلع العام الحالي في أحد تصريحاته، أن البلاد تمتلك مخزوناً من القمح يكفيها لموسم عام ٢٠٠٩ المقبل فقط، كما أننا رأينا في عام ٢٠٠٨ بلدنا وهي تمد يدها للاستيراد من الخارج، بكل ما يعنيه ذلك من الخضوع للكثير من شروط هذا (الخارج)، وكلنا سمع أحد المسؤولين يصرح مع الحصاد الهزلي للموسم السابق: «نريد القمح من أي مصدر كان وبأي ثمن»!!.



إجراءات منقوصة للتعويض

أما بالنسبة إلى أرقام الدعم المتوقعة التي سيقدمها الصندوق الزراعي، فلا مفر من السؤال: هل هذه الأرقام ستكون قادرة على سد الفجوة الكبيرة التي سببها رفع أسعار المازوت ٣٠٪ ووصول سعر الليتر إلى ٢٠ ليرة سورية؟؟ وهل ستكون أرقام الدعم قادرة على تغطية التكلفة الإضافية الناتجة عن تحرير أسعار السماد بنسبة وسطية وصلت إلى ٢٠٠٪؟؟ حيث يقدر متوسط سعر الطن الواحد من السماد بعد هذا الارتفاع بـ ٢٥ ألف ليرة سورية مقابل ٨٤٠٠ ل.س قبل هذا الارتفاع.

فيما ما أردنا دراسة هذا التأثير على أسعار الإنتاج يمكن القول: إن المازوت يشكل ٢٠٪ من قيمة التكلفة الإجمالية للزراعات البعلية، و٣٥٪ من تكلفة الزراعات المروية، والسماد يشكل هو الآخر حوالي ١٠٪ من التكلفة الإنتاجية، وبالتالي فإن أي رفع لأسعار هاتين المادتين يؤدي إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج، والتي سرعان ما ستعكس على سعر المنتج. بلغت تكلفة إنتاج كيلو غرام واحد من القمح المروي عالي الإنتاج في عام ١٩٩٨ نحو ١٠ ليرات سورية، كما كانت تكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من القمح القاسي عادي بعل خلال الفترة ذاتها ما يقارب ١١ ليرة سورية، في هذا الوقت الذي كان فيه سعر الليتر الواحد من المازوت ٧ ليرات سورية أو ما يقل عنه بفارق ٧٠٪ عن أسعاره الحالية، كما كان متوسط سعر طن السماد بحدود ٦٠٠٠ ليرة

سورية بفارق ٤٠٠٪ عن الأسعار الحالية أيضاً، أي أنه عملياً ومنطقياً بعد هذا الارتفاع بهاتين المادتين نصل إلى تكلفة فعلية لإنتاج الكيلو غرام الواحد من القمح لن تقل عن ٢٠ ليرة سورية إن لم نقل أكثر، بفارق ٢٠ ليرة سورية عن عام ١٩٩٨، علماً أن الدولة تقوم باستلام الكيلوغرام الواحد من القمح القاسي بسعر ٢٠ ل.س، والقمح الطري ١٩.٥ ل.س.

والدولة تقول إنها ستقوم بدعم القطن بـ ٢٥٠٠ محروقات لكل ديم ٦٥٠٠+ دعم سماد + ٤٢ ليرة سعر الكلغ أي ٥٠ ليرة دعم لكل كلغ. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن قيمة المحروقات لري دونم واحد ١٢ مرة ٥٠٠× ١٢ = ٦٠٠٠ ل.س، ويكون مجموع الكلفة في الموسم الكامل للدونم الواحد بالليرة السورية كما يلي:

- التكلفة الثابتة (بئر+ مضخة+ محرك) ٣٣٣ ل.س.
- فلاحه أولية (سكة أو قرصي منحرف) ٢٠٠ ل.س.

- تبريد الأرض وتثبيتها بالديسك ٦٠ ل.س.
- تعميم الأرض بهارد بإطارات مطاطية ٢٥ ل.س.
- جلي الأرض وتسكيبها تمهيداً للسقاية ٦٠ ل.س.
- قيمة البذار للدونم الواحد (١٢ كلغ× ٤٠) ٤٨٠ ل.س.

- الزراعة بواسطة بذارة القطن ٤٠ ل.س.
- مبيدات أعشاب للدونم الواحد ٢٠٠ ل.س.
- سماد للدونم الواحد (٤٠ كلغ× ٢٥) ١٠٠٠ ل.س.
- تكلفة السقاية (١٢ رية× ٥٠٠×) ٦٠٠٠ ل.س.
- قيمة زيوت للمحرك والمضخة ٦٠٠ ل.س.
- تفريدي وتعشيب أولي (أجور عمال فقط) ١٢٥٠ ل.س.

- أجور نقل العمال (جلب وتوصيل للبيت) ٥٨٥ ل.س.
- تفريدي وتعشيب دفعة ثانية ١٨٢٥ ل.س.
- أجور قطاف (٦ × ٤٠٠ كلغ/دونم) ٢٤٠٠ ل.س.
- قيمة الشلول (٣ شلول/دونم × ٨٠) ٢٤٠ ل.س.
- أجور تحميل (٦٠ ليرة للشل الواحد × ٣) ١٨٠ ل.س.
- أجور نقل (١٠٠ ليرة للشل الواحد× ٣) ٣٠٠ ل.س.
- مصاريف مختلفة للمتابعة وتأمين العمل ٣٢٥ ل.س.
- أجور الأرض (بدل ضرر أو ضريبة نفع ٢٠٠ ل.س.
- مجموع المصاريف السابقة ١٦٢٢٣ ل.س.

● مجموع تكاليف الإنتاج للدونم الواحد ١٦٩٤٨ ل.س. وإذا علمنا أن إنتاج الدونم الواحد في الجزيرة وسطياً يبلغ ٤٠٠ كلغ من القطن، والحصة المتعارف عليها للجنان (عامل السقاية) هي ١٣٪ من الإنتاج، أي حوالي ٥٢ كلغ، وتبقى الحصة النهائية للفلاح من إنتاج الدونم ٣٤٨ كلغ. وتكون تكلفة الكيلوغرام الواحد ١٦٩٤٨ ÷ ٣٤٨ = ٤٨.٧ ل.س. أي أن هذا الدعم المقدم من الحكومة غير قادر في هذه الحالة سوى على تغطية تكلفة الإنتاج دون أن تضع في حساباتها الأرباح التي يجب أن يتقاضاها الفلاح بعد عذاب دام لعام كامل، بينما تقدر تكلفة إنتاج الدونم الواحد من القطن في الغاب بـ ١٨١٠ ليرة سورية، بزيادة ٨٪ من تكلفة الإنتاج مقارنة بالجزيرة، مما يعني أن تكلفة الكيلو غرام الواحد من القطن تفوق ٥٠ ليرة سورية، أي أن الدعم المقدم من الحكومة بمختلف أشكاله غير قادر حتى على تغطية تكاليف الإنتاج.

بعض ملامح المؤتمر السنوي لاتحاد الفلاحين

شهد المؤتمر السنوي لاتحاد الفلاحين قيام رؤساء الاتحادات الفلاحية من المحافظات كافة بتوجيه انتقادات حادة ضد الحكومة وقراراتها وسياساتها في المسألة الزراعية، وخصوصاً في مسألة تحرير أسعار الأسمدة الذي أدى لزيادة تكلفة الإنتاج على الفلاح في فترة حساسة من الموسم... ولكن المداخلين تعدوا ذلك، ووضعوا ملاحظات كثيرة على نقاط مختلفة..

رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها أكد أن ردم الأبار هو خط أحمر، لأنه يحول الفلاحين إلى مشردين كما حال إخوتهم في المحافظات الشمالية، وأشار إلى خطورة محطات تحلية مياه الصرف الصحي التي تحولت إلى ملوث دائم لمياه الأبار.

أما رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فأبدى تدمراً شديداً من موجة الاستملاكات التي تجتاح المحافظة، وحذر من أن يصل الفلاحون إلى وقت لا يجدون فيه أرضاً لزراعتها.

د. سمير العيطة في الثلاثاء الاقتصادي؛

«عقد العمل» شريعة المتعاقدين.. هذا ما لم يفعله جورج بوش!



فرص العمل الموجودة في سورية- والإحصاء في عام ٢٠٠٧ الذي يبين وجود ٤٩٤٦٠٠٠ مشتغل، انطلاقاً من هذا، ومن أجل الوصول إلى معدل بطالة ١١٪ عام ٢٠١٥، فكم فرصة عمل يجب خلقها؟! إنها مسألة غاية بسيطة، والمطلوب هو: ٢٥٧ ألف فرصة عمل سنوياً للسوريين المقيمين وحدهم، ٣٢٤ ألف سنوياً، إذا ما أضفنا الفلسطينيين إلى السوريين، ٣٥٢ ألف سنوياً إذا أضفنا إلى السابق العراقيين. هذا هو حجم المشكلة في سورية. والنقاش العام يدور حول ما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، ولكن أتصور أن هذه الأرقام تعطي أرقاماً أكثر دقة في هذا الصدد.

ماذا حققت الحكومة؟

هنا قال المحاضر: أصدق أرقام العمل أكثر من أرقام المشاركة، فإذا حسبنا العاملين ستكون الأرقام دقيقة أكثر منها في حالة حساب أرقام من يحق له العمل. وحسب الإحصاءات الرسمية في سورية يتبين أنه بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧ تم خلق ٢١٦ ألف فرصة عمل- أي بنسبة ٣٦ ألف فرصة سنوياً، والمطلوب هو ٢٥٠ ألف، والأمر الآخر أنه في عام ٢٠٠٣ هناك ٣٥٠ ألف إنسان فقدوا وظائفهم، وفي عام ٢٠٠٤ سجل فقدان ١٣٠ ألف وظيفة أخرى تقريباً. وبال دخول أكثر في التحليل يتضح أن الخروج من العمل كان من نصيب الفئات الأصغر عمراً- أي ما دون ٢٥ عاماً- وليس هناك مبرر لانتزاع هذه الفئة العمرية من العمل، ولا إشارة إلى ذهابها إلى مكان آخر. وأوضح العيطة: لقد خلقت الحكومة ٢١٦ ألف وظيفة نصفها للنساء، وبما أن النساء هن أكثر الفاقدين للوظائف بعكس الوضع السوري وبالعكس الـ «ISMF» الذي وجه الكثير من الانتقادات والتحليل والتقارير حول التوظيف الحكومي- أنا لست مع التوظيف

بعد تقديمه نظرة عامة حول الأزمة العالمية وتطرقه لبعض ما جاء به اجتماع مجموعة «العشرون»، بدأ رئيس تحرير النسخة العربية من المجلة الفرنسية «اللوموند دبلوماسيك» د. سمير العيطة محاضراته، ولكن دون التزام واضح بالعنوان الذي حددته جمعية العلوم الاقتصادية السورية بالتشغيل وحقوق العمال في سورية والبلدان العربية انطلاقاً من اتفاقيات تحرير التجارة»

استهل العيطة كلامه بالتأكيد على أن مشكلة البطالة ليست مشكلة رقمية فحسب، بل هي أهم مشكلة تواجه الاقتصاد، وتابع: إن أول ما يمكن ملاحظته حول أوضاع التشغيل والبطالة في سورية انطلاقاً من إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء ومسح سوق العمل، هو التباينات الكبيرة جداً في الأرقام بين سنة وأخرى، وطبعاً كل الناس في سورية يعرفون أن نسبة تقدير البطالة كانت ١١٪ عام ٢٠٠١، بينما كان الرقم الرسمي الذي طرحه عبد الله (الدردي) ٨,٥٪، وهذا شيء غير معقول، ولكن رغم ذلك ما الذي تحقق بين ٢٠٠١ واليوم؟! لقد دخل إلى البلد ٥,١ مليون عراقي إلا يوجد أثر لهم على سوق العمل؟! وخرج العمال السوريون من لبنان، أليس لذلك أثر أيضاً؟! انتهاج سياسات التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، أليس له أثر على سوق العمل؟! امان من الجفاف مرا على سورية، ما تأثيرهما على سوق العمل؟! مع حجم المتغيرات التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية لا يعقل معه القول إن البطالة في سورية انخفضت.. وذلك ليس بحاجة إلى الأرقام لتأكيدة..!

أرقام مطلوبة

انطلاقاً من المشاركة، ومن الرقم الدال على عدد

إجمالي نسبة البطالة هو ٢٢,٦٪، وبالتفصيل: نسبة البطالة بين الرجال ١٧,٥٪ وبين النساء ٥٣٪، وهذا الإجمالي طبعاً دون حساب الفلسطينيين والأكراد (غير المنحسين) أو العراقيين، وبحسابهم يكون الإجمالي ٣٠,٣٪.

وبعد أن تطرق إلى معدلات عمالة الأطفال المنخفضة نسبياً في سورية، مضى العيطة إلى واقع الهجرة ومعدلاتها في سورية قانلاً: إن إحدى المشكلات الأساسية هي حساب نسبة الهجرة، وهناك دراسة لتاريخ الهجرة ومعدلاتها من سورية خلال القرن العشرين، وتعطي الأرقام التالية: ٣,٠٪ في أدنى حالات الهجرة السنوية؛ ١٪ تقريباً من السوريين يهاجرون سنوياً عند وجود الأزمات، وبذلك يكون الوسطي السنوي للهجرة من سورية هو ٠,٧٪ من السكان.

أما حجم الهجرة الكلية من السكان الذين هاجروا فيقدر بـ ١٥,٧٪، ومع توالدهم يمكن تقدير عدد المهاجرين السوريين بـ ١٠ مليون، وهناك معطيات عن الهجرة صدرت عام ٢٠٠٠ تقول إنه نحو ٨٠ ألف سوري يهاجرون سنوياً.

أسئلة تبحث عن إجابات!

في نهاية محاضراته قدم الباحث عدداً من الأسئلة التي رأى أن الإجابة عليها قد تشكل الحل لواقع العمل والتشغيل في سورية، وحدد أسئلته ب: كيف يتم تقييم سياسات تشجيع الاستثمار والتحول الاقتصادي؟. وأجاب: يجب أن يتم على أساس التشغيل؛ وكيف تتم معالجة المسألة التي تبدو جدية في موضوع الزراعة؟؛ ما الدرس الذي يجب أخذه عن تجربة هيئة مكافحة البطالة؟. ورأى أن الحل هو التحلي عن الموضوع والانتفات إلى نحو بعض الأعمال الخيرية؛ هل من سياسة إيجابية لخلق فرص العمل؟.. وكان تعليقه

حول هذا السؤال: يوجد سياسات عمل إيجابية منها تثبيت العمل في القرى، ولكن..!.

ثم تسأل المحاضر: هل السياسات الإيجابية هي فقط في القروض المتناهية الصغر؟.. وتابع: يجب أن يكون هناك تمويضات بطالة، وليس الموضوع هو أن تقدم القروض للمتعملين وتتركهم، فهذا من وحي الليبرالية، إن الدستور يضمن الحق في العمل وليس «حق العمل»، وتابع متسائلاً: أليس من الضروري إطلاق سياسات استثمارية غير تضخمية وتشغيلية؟.. وأوضح أن كل البلاد تواجه زيادة في معدلات البطالة..

قانون العمل

وتطرق المحاضر إلى قانون العمل الذي تجري دراسته حالياً في سورية قائلاً: يتم الحديث في قانون العمل الجديد حول الحركة في العمل، ولكن السؤال الأساسي هنا: ما هي الحركة المطلوبة؟ هل هي مزيد من الهشاشة في أوضاع العمل- عقد العمل شريعة المتعاقدين وهو ما لم يفعله جورج بوش-، أم حركة اجتماعية؟.. إن إحدى المشكلات الأساسية في سورية هي حركة العمل، فمن يريد الانتقال مثلاً من حلب إلى الشام يحتاج على سبيل المزاح ١٥ يوماً من التفكير قبل التنفيذ!.. وتابع: لماذا يحرر عقد العمل ولا تحرر حقوق العمال؟.. وأعني بالتحديد الحق في التنظيم والإضراب، حرروا عقد العمل ولكن حرروا أيضاً العمال!.. لماذا لا تطبق الحكومة الدستور فيما يتعلق بـ «حق العمل»؟! ولماذا لا تطبق القانون فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية؟.... فحتى في القطاع النظامي ٢٠٪ فقط يدفعون التأمينات الاجتماعية!.. وأنهى العيطة محاضراته بالتساؤل: متى نصل إلى مستوى المسؤولية في موضوع البطالة؟

كيف يُصنع القرار الاقتصادي في سورية؟

إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

لاشك أن فتح ملف (كيف يُصنع القرار الاقتصادي في سورية) استطاع أن يقدم بعض الأجوبة على عدد من الأسئلة الهامة في الشأن الاقتصادي - الاجتماعي الوطني، ولكن تبقى هناك أسئلة لا تقل أهمية وعمقاً دون أجوبة، وهذا ما سوف نسعى للإجابة عليه في ملفات قادمة.. أما ونحن نقلب أواخر صفحات الملف الحالي، فقد التقينا كلاً من د. نبيل مرزوق الاقتصادي المعروف، والنقابي نزار ديب عضو مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال.. وكان لنا معهم الحوار التالي..

● كيف تتم عملية صناعة القرار الاقتصادي في سورية؟ وما هي الموجبات التي يراعيها مصدر القرار قبل اتخاذ القرار؟
نحن في سورية، شأننا شأن بقية دول العالم لدينا دستور، وهناك جهات ومؤسسات وهيئات توكل إليها مهام محددة في إطار الدستور، ومن المفترض أن يتم اتخاذ القرار في هذه الهيئات كونها تشكل المرجعية القانونية في البلاد. هذه الجهات هي المسؤولة عن اتخاذ القرار.. هذا من الناحية النظرية العامة، وبالمقابل يقر الدستور بدور متميز لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهذا يجري تجليه بالدور المتميز للقيادة القطرية في صناعة القرار وفي توجيهه بشكل عام على مستوى البلاد، ولذلك تم حصر جزء هام من القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في إطار هذه القيادة. أيضاً فإن إقامة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، أعطتها الفرصة لتكون المرجعية العليا لاتخاذ القرارات في شتى المجالات وعلى الأصعدة كافة.

● هذا هو الحال واقعياً، أم أنه افتراضي نظري؟

هذا يمكن أن نراه من الناحيتين النظرية والعملية، فهناك دور مباشر للقيادة القطرية وبعض أعضائها في القرار الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي، وتتم ممارسة هذا الدور بصورة عملية، فلهذه الجهة الرأي المرجعي في كل ما يتعلق بشؤون البلاد، فهي التي تسمى الحكومة والوزراء، وهي التي تتخذ القرارات العليا وتعين الإدارات وضباط الجيش.. إلخ.. إذاً هي تمتلك دوراً استثنائياً وخاصاً، ربما ليس لجميع أعضائها، قد يكون لعدد محدد منهم.
ولكن أيضاً من الناحية العملية، هناك عدة مرجعيات تتدخل وتقوم بدورها في تشكيل نوع من الضغط ونوع من التوجيه للقرار بشكل غير مباشر، ومثال ذلك ما تمارسه بعض الجهات الداخلية مثل غرف الصناعة والتجارة واتحاد نقابات العمال والمؤسسات الكبرى في الدولة، حيث يمكن أن يكون لها دور الرأي المرجح والهام في التأثير على القرار واتخاذ، وفي الفترة الأخيرة ظهرت آلية فساد نمت وتطورت في البلاد، سمحت بوصول بعض الأفراد عبر شبكات فساد إلى موقع التأثير على القرار الاقتصادي والاجتماعي.

● إذاً هذا ما يتعلق بالقرار وصانعيه، لكن في مسألة تقديم الاقتراحات والتصورات والتمهيد لصياغة هذا القرار، ما هي العوامل والعناصر المؤثرة؟

العوامل المههدة والمراعاة، مرتبطة بالمصالح العامة، وبميزان القوى الاجتماعية المختلفة في

البلاد، ومصالح قوى داخلية وخارجية، وأحياناً هناك تأثير لشركات كبرى تابعة لدول معينة، والتي تؤكد بشكل غير مباشر عبر أشخاص معينين ترتبط مصالحهم بمصالح هذه الشركات.

● والمؤسسات الدولية المختلفة؟ هل تشكل عاملاً ضاعطاً على صناعة القرار الاقتصادي؟

في حال كان المرجح هو الدستور، وهو ما ظل سائداً فترة طويلة، لن تستطيع هذه المؤسسات أو سواها أن تلعب أي دور في التأثير على القرار الوطني، لكن من خلال شبكة المصالح والارتباطات الناشئة حديثاً بدأنا نلاحظ أنها تؤثر تأثيراً غير مباشر عبر أناس معينين يمكن أن يكونوا على مقربة من موقع القرار.. علماً أن سورية ظلت تتميز بموقفها الخاص من قرارات وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ورفضت كل البرامج والتوصيات التي اقترحت عليها خلال الفترة الماضية، ورأت فيها إملاعات وشروطاً، وتم اتخاذ موقف منها، وبالتالي رفضها، أما الآن فما يحدث هو محاولة استرجاع لدور هذه المؤسسات ومحاولة الاستشهاد بدورها الكبير، وبالتالي الأخذ

د. نبيل مرزوق:

هناك عدة جهات

تضغط على القرار

الاقتصادي فتعيد

توجيهه

بنصائحها وتوجيهاتها وآرائها وتطبيقها مباشرة في الاقتصاد، ولكن هذا يتم عبر مجموعة من المسؤولين ومجموعة التشابكات في المصالح وورغبة لدى البعض في السير بهذا الاتجاه.

● في المحصلة وبشكل مجمل، من خدمات حزمة القرارات والإجراءات الاقتصادية الأخيرة التي اتخذت خاصة بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وما هي الآثار التي نتجت عنها اقتصادياً واجتماعياً؟

من المعروف أن المؤتمر القطري العاشر اتخذ قراراً بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، لكن هذا القرار لم ترافقه آليات تنفيذ وقرارات تنفيذية مناسبة، ولم يتم تحديد ملامح هذا السوق وتحديد أبعاده بشكل صحيح وواضح، كما غابت عنه سلة التشريعات والقرارات اللازمة للبدء بتنفيذه كما كان متصوراً له، مما أتاح المجال عملياً للإجراءات والخطوات التي تمت لاحقاً لتمضي باتجاه خدمة آلية السوق وحرثته، متجاهلة السعي لبناء اقتصاد سوق اجتماعي، وسبب هذه المشكلة أنه لم يتم تحديد مرجعية واضحة ومحددة لطبيعة هذا الاقتصاد

نزار ديب:

القرار الاقتصادي

يحقق مصالح طبقة

معينة.. ولا يمكن لغني

أن يخدم فقيراً!!

القرارات، وعلى سبيل المثال، هو يدعي أنه مع القطاع العام، لكنه من ناحية أخرى يعيق قانون إصلاح القطاع العام الصناعي، ولم يكثف بذلك بل أوقف العديد من المعامل بحجة أنها متعثرة، وطرح الكثير منها إلى الاستثمار بصيغته التضليلية تمهيداً للخصخصة، ولم يقف عند ذلك بل طرح المرافق السورية للاستثمار..

وماذا بعد؟ هل سيطرح الفريق الاقتصادي الخطوط الحديدية والمطارات والطاقة وكل شيء لا يخدم بنتائج الغالبية العظمى لجماهير

الشعب الكادح للاستثمار أيضاً؟

إذا كانت الحكومة وفريقها الاقتصادي تدعي أن مثل هذه الإجراءات تنعكس إيجابياً على الجماهير، فليجر استفتاء على ذلك ليعلم مدى رفض الناس لهذه الإجراءات. أنا أعتقد أن النتيجة الحتمية لهذه السياسات تتمثل وتخدم طبقة رأسمالية قليلة ينسجم نهجها مع نهج الرأسمال الخارجي والمصالح المشتركة لكل منهما، وبالتالي المصالح المشتركة للرأسمالية هي التي تصنع القرار عندما يتاح لها ذلك، وعندما



تستطيع التفرّد بالقرار الاقتصادي سنسعى لصنع القرار السياسي، لأن السياسة هي انعكاس للبناء التحتي الاقتصادي.

وإثباتاً على ذلك نتساءل: ما هو تبرير الهجوم الذي يقوم به الفريق الاقتصادي في الحكومة لتعديل قانون العمل وإلغاء المرسوم ٤٩٨، وإلغاء لجان قضايا التسريح، وإقرار العقد شريعة المتعاقدين؟؟ أليس كل ذلك لخدمة الرأسماليين؟؟

من جهة أخرى، أرى أن الهجوم على قانون

التأمينات الاجتماعية بحجة تعديله بما يخدم الاستثمار، يأتي عملياً انسجاماً وإخلاصاً لتوجهات صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يشاركان علناً بمحاولة صنع القرار الاقتصادي السوري.

لماذا لا تكون الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص محمية من الدولة؟ الحكومة تقول إنها تريد التنمية، لكنها من جهة أخرى ترفع أسعار المحروقات!! أليس ارتفاع سعر المحروقات يؤثر على ارتفاع سعر المنتج، وبالتالي فهو يؤثر سلباً على الزراعة؟

عندما طرح موضوع إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذ قرار إعادة الإعمار هذا بأسعار طاقة رخيصة لتسهيل عملية البناء والتنمية، وفي الضفة الأخرى، السياسة والإيديولوجية، كان الأمر ماثلاً، فقد سار الاتحاد السوفيتي في الاتجاه ذاته، أي أن النظامين الرأسمالي والاشتراكي أخذاً بسياسة سعرية لطاقة رخيصة ومدعومة من الحكومات..

وخلاصة القول: إن القرار الاقتصادي عامة، يحقق المصالح الاقتصادية لطبقة معينة، ولا يمكن لغني أن يخدم فقيراً.

وكما قال الأمام علي: «ما افتقر فقير إلا بغني غني، وإن لكل فقير حقاً في مال الغني»..

تشجيعاً للفساد.. قرارات وقوانين تشرعن السمسرة!!

◀ نزار عادل

صدر عام ١٩٧٩ المرسوم رقم ٥١/ القاضي بقبول الوسطاء والسماسرة في جميع أنواع العقود الخارجية، وفي ١٩٨٠/٢/٧ صدر بلاغ تفسيري عن رئاسة مجلس الوزراء موضعاً أحكام المرسوم، وكان منتظراً من المرسوم والبلاغ أن يقضيا أو يحددا من نشاطات السماسرة، وينظما مفاهيم التعامل بالوكالة مع المنتج أو المصدر أو البائع.

لكن شيئاً من هذا لم يتحقق. واستمر نشاط السماسرة واختفوا خلف أسماء وشركات لا وجود لها، ومكاتب لا علاقة لاسمها بما يمارس في داخلها، وبدأ الفساد والإفساد لقطاع كبير من الإداريين وغير الإداريين. وقبل وأثناء كل مناقصة أو طلب عروض أسعار ينشط هؤلاء السماسرة والوكلاء، بدءاً بمحاولة الحصول على دفتر الشروط وطلب العروض، أو الاستفسار عنه، وانتهاء بالدرس على القرار.

الأسوأ من ذلك دور السمسار في استغلال بعض الإداريين الذين له بهم علاقة، أو أن استخدام بعض الذين كانوا يعملون سابقاً في مؤسسات القطاع العام لخبرتهم

السابقة للحصول على امتياز السمسرة لمصلحة الشركات الأجنبية التي تعرفوا عليها خلال عملهم.

ولكن ماذا جرى؟

صدر القانون رقم ١٥/ لعام ٢٠٠١ ويقضي هذا القانون بإلزام الشركات العارضة لتوريد المواد الأولية لشركة الإمارات مثلاً: علماً أن جميع المواد الأولية الداخلة في صناعة الإمارات مستوردة وعددها ١٠٠/ مادة. القانون ١٥/ يلزم الشركات باعتماد وكلاء، أي شرعنة السمسرة، واعتماد وكلاء يحمل الشركة أعباء مالية إضافية على أسعار المواد الأولية. حول هذا الموضوع قال محمد سونل رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية في حماة:

لماذا لم تجر إعادة النظر بمثل هذا القانون؟ الذي في الغائته مصلحة للصناعة الوطنية؟ وتابع سونل قائلاً: المعادلة تغيرت في ظل تحرير التجارة منذ بداية عام ٢٠٠٥ والمنافسة الشديدة للسلع الوطنية ولا سيما في سوق الإمارات الداخلة إلى سورية بأشكال وأساليب متنوعة، ومن مصادر عديدة تكاد لا تحصى، ومن أصناف وعلامات تجارية معروفة وغير معروفة. وفي ظل هذه السوق عانت الشركة من إرباكات تسويقية وإنتاجية أوقعته في خسارات متلاحقة. وتساءل: لماذا تم إصدار

القانون ٤٢/ لعام ٢٠٠٦ وهو قانون حماية المنتج الوطني، ولم يعمل به ويفعل؟ ألا تستحق الصناعة الوطنية الحماية بنسبة ١٠٪ من حجم السوق الوطنية، وهذه النسبة بالنسبة لشركة الإمارات تعادل ٨٠٪ من كافة العمل في الشركة.

وهكذا فالقانون ٥١/ لا ينفذ، ويجري التحايل عليه، وقد صدر قانون بإلغائه، ومن نتائجه ما شاهدناه في شركة الإمارات، المهدة بالتوقف في أي يوم، بسبب فقدان المادة الأولية، وعدم الحصول عليها إلا بمشقة وعن طريق الوكيل السمسار. في حين أن القانون ٤٢/ لم ينفذ، وهو يحمي الصناعة الوطنية.

وفي شركة أخرى ماذا نجد؟

عشرات التجار والسماسرة يتدافعون يومياً أمام أبواب شركة السمسار بهدف الحصول على امتياز التوريدات والسمسرة، وقد أوقفت الجهات الوصائية مؤخراً المدير العام وبعض الإداريين والسمسرة في صفقة فساد، حول أبراج التبريد لمعمل أمونيا يوريا، وهي واحدة من القصص التي تبين مدى الفساد الذي استشرى في الشركة العامة للأسمدة، لقد تمت ترسية المشروع على شركة سنك التركية بقيمة مالية تقارب ٥٠/ مليون ل.س، وهذه الشركة وكيلها المهندس عزيز

خليل، وهو أحد مدراء المعمل في السنوات السابقة، وتحول إلى سمسار لشركات أجنبية، وبغض النظر عن طريقة الترسية، والشركات التي تقدمت بعروضها، فإن ما حصل يبين تواطؤ الإدارة المطلق مع الشركة المنفذة على حساب دفتر الشروط، وفي المقابل عندما يطالب العمال بحق من حقوقهم مثل اللباس، أو الوجبة، أو العمل الإضافي، أي مطلب يعود عليهم بالفائدة المادية والمعنوية، ويزيد من ارتباطهم بالعمل، فإن الإدارات غالباً ما تجد الكثير من الحجج والبررات غير المقنعة لعدم تلبية هذه المطالب!! وفي المقابل أيضاً فإن هذه الإدارات تتفاوض عن مئات الملايين التي تصرف كتمن مواد خام أولية وطاقة كهربائية وحرارية مهدورة خلال عمليات الإنتاج، حتى أنها تجتهد في إيجاد كل المبررات الفنية الكافية لتصرف مئات الملايين على مشاريع ومعدات مستوردة لمعالجة نتائج الهدر، مع تعمد المحافظة على أسبابه وذلك لأن هذه المشاريع المعتلة تمكن الإدارات من كسب المال لمصالحها الشخصية، ومصالح من يحميها ويقيهم في مناصبهم وعندما تأتي إدارة تخالف هذا النهج، وتدعم حقوق العامل وتكافح أسباب الهدر ونتائجه، وتوقف المشاريع الخلبية يتم إقالتها.

هكذا، نحارب الفساد!!!

إنهم يفترون كذباً على القراصنة



النووية! نعم!

ويعد رحيل الحكومة، شرعت سفن أوروبية غامضة تظهر على شاطئ الصومال، لتتخلص من براميل ضخمة في المحيط. بدأ سكان السواحل يمرضون. في أول الأمر عانوا طفحاً غريباً، وتقيؤاً ومواليد مشوهين.

ثم في ٢٠٠٥، بعد التسونامي، قذف البحر إلى الساحل مئات البراميل المنخوبة. شرع الناس يعانون أمراض الإشعاع، ومات أكثر من ثلاثمئة منهم.

أخبرني أحمدو ولد عبد الله، موقد الأمم المتحدة إلى الصومال أن «هناك من يدفن موادً نوويةً هنا. هناك رصاص أيضاً ومعادن ثقيلة مثل الكاديوم والزرنيق - أنت سمها». الكثير من هذا يعود إلى مستشفيات ومصانع أوروبية، تُعهد بالمواد إلى المافيا الإيطالية لتتخلص منها بأرخص الأثمان. وحين استفسرت من ولد عبد الله عمّا تفعله الحكومات الأوروبية بصدد هذا، قال متحسراً: «لا شيء. لا تنظيف. لا تعويض. لا وقاية». وفي الوقت نفسه، كانت سفن أوروبية أخرى تهتب البحار الصومالية من موردها الرئيس: الغذاء البحري.

المادة التالية، التي تحمل العنوان ذاته، وهي من ترجمة الشاعر سعدي يوسف، نعيد نشرها نقلاً عن الزميلة «الأخبار» اللبنانية نظراً لتسليطها الضوء على بعض الجوانب الموضوعية التي تفرز ظاهرة كالقراصنة في منطقة القرن الأفريقي، ولكن مع الاحتفاظ بتقييمنا وتحليلنا بأن ما هو خلف الأكمة أيضاً هو وجود أطراف تسعى للتحكم بهذه الظاهرة وتجييرها أو حتى تخديمها لوجستياً من أجل تضخيمها أمام الرأي العام العالمي وبالتالي تبرير عمليات تدخل عسكري بدأت ملامحها بالظهور مع التعزيزات العسكرية المرسله أتلسيا وأمريكياً وأوريبياً لتلك المنطقة بذريعة مكافحة القرصنة.

قاسيون

◀ يوهان هاري

من كان يتصوّر أن حكومات العالم عام ٢٠٠٩، ستعلن حرباً جديدة على القراصنة؟

كما قرأتم، تجر البحرية الملكية، تساندها سفن من حوالي عشرين دولة من الولايات المتحدة إلى الصين، في المياه الصومالية، للقبض على أشرار ما زالوا يقدّمون والبيغاوت على أكتافهم.

وسرعان ما سوف يقاتلون سفناً صومالية، أو يطاردون القراصنة على اليابسة في بلد من أعس بلدان الدنيا.

لكن وراء الأكمة ما وراءها. ثمة فضيحة لا يعرفها أحد. فالتاس الموصوفون بأنهم أخطر من يهدّدنا، لديهم قصة يروونها وحق إلى جانبهم.

لم يكن القراصنة، البتّة، مثل ما تصورناهم. في

اكتشاف مادة حارقة نشطة في غبار 11 أيلول

◀ ترجمة وإعداد قاسيون

خلص عدد من المؤلّفين الأمريكيين هم نيلز هاريت، جيفري فاريز، ستيفن جونز، كيفن رايان، فرانك ليدج، دانييل فارنسورث، غريغ رويرتس، جيمس غورلي، برادلي لارسون في بحث نشرته مجلة «الكيمياء الفيزيائية المفتوحة»، في مجلدها الثاني، وأبرزه موقع أبحاث العولة، إلى أهم اكتشافوا وجود مادة حارقة نشطة في الغبار الناجم عن انهيار مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول ٢٠٠١، ما من شأنه أن يضع التقرير الرسمي للجنة الحادي عشر من أيلول موضع التساؤل.

ومما جاء في مقدمة المادة:

«كان تدمير ناطحات السحاب الثلاث (أبراج مركز التجارة العالمي ١ و٢ و٧) في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ كارثةً فاجعةً هائلة، لم ينسب تأثيرها على آلاف الناس والعائلات فحسب، بسبب العدد الكبير من القتلى والجرحى، بل إنّها قدّمت كذلك تبريراً للقيام بتغييرات جذرية ومكلفة متعددة في السياستين الداخلية والخارجية. لهذه الأسباب وغيرها، فمن الأهمية بمكان معرفة ما حدث فعلاً في ذلك اليوم المشؤوم.

لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتمويل ورعاية مختلف التحقيقات التي أدّى معظمها إلى صدور تقريريري FEMA وNIST. لم تثل دراسات أخرى مثل ذلك القدر من الدعاية، لكنها ليست أقل أهمية بالنسبة لضحايا تلك المأساة، ولتعيين الحقيقة الكاملة المتصلة بأحداث ذلك اليوم. يركز عدد من هذه الدراسات بصورة خاصة على المادة الفيزيائية المتبقية وعلى صور ولقطات فيديو متاحة، كمصادر لأدلة لا تزال بأيدي الجمهور، تتصل بطريقة تدمير ناطحات السحاب الثلاث».

ومما جاء في خلاصتها: «اكتشفنا رقائق حمراء/ رمادية مميزة في كل العينات التي قمنا بدراستها من الغبار الناتج عن تدمير مركز التجارة العالمي. أربع من هذه العينات، المجموعة من مواقع مختلفة، هي موضوع هذه الدراسة وفي كل منها، تظهر هذه الرقاقات الحمراء / الرمادية أموراً متماثلة. التقط واحدة من هذه



عندما بدأت الأزمة المالية تجلد الأسواق العالمية السنة الماضية، قام الاحتياطي الفدرالي بتربيتاته الخاصة مع البنوك المركزية حول العالم، وخصص لكل من البرازيل والمكسيك ٣٠ مليار دولار (اخترت البرازيل أن لا تستخدم هذا المال في الوقت الحاضر) لكن تركت اقتصادات أصغر في المنطقة خارج تلك الاتفاقات مثل الأرجنتين التي تحاول أن تبعد الخوف حول عدم قدرتها على تسديد دفعات ديونها الخارجية.

لاتزال تفاصيل الاتفاق الصيني مع الأرجنتين في مرحلتها التمهيدية، لكن مسؤولاً في البنك المركزي الأرجنتيني قال إن الاتفاق يسمح للأرجنتين أن تتفادى استعمال الدولار في كل معاملاتها الدولية. إن مصادرة أموال صناديق التقاعد الخاصة وإدارتها، من ضمن إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة، دفع الأرجنتينيين إلى إخراج مايعادل ٢٣ مليار دولار تقريباً، من البلاد العام الماضي. قال دانتى سिका، الاقتصادي الأول في ابكك، مؤسسة استشارية في بيونس آيرس، إن العروض الصينية في المنطقة كانت ممكنة بسبب «عدم اكتراث الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية طوال مدة إدارة بوش».

تقتصن الصين أيضاً فرصاً في أمريكا اللاتينية بينما اندفع مانحو القروض التقليديون إلى أكثر مما تتحمل طاقتهم، كالبنك الأمريكي للتبادل،

أولئك الذين يصطادون أسماكنا ويلقون النفايات

ويحملون الأسلحة في مياھنا». كان وليم سكوت سيفهم هذه الكلمات. نعم. لكن هذا لا يبرر أخذ الرهائن.

بعضهم رجال عصابات حقاً، وبخاصة أولئك الذين أوقفوا برنامج الغذاء العالمي. لكن «القراصنة» يحظون بتأييد السكان لسبب وجيه. موقع الأخبار الصومالي المستقل، «واردھر نیوز»، أجرى استبياناً أظهر أن ٧٠ في المئة من السكان يؤيدون تأييداً شديداً، القرصنة، باعتبارها شكلاً من أشكال الدفاع الوطني عن مياه البلد الإقليمية».

في الحرب الثورية الأميركية، دفع جورج واشنطن والآباء المؤسسون مبالغ للقراصنة، بغية حماية مياه أميركا الإقليمية، إذ لم تكن لديهم آنذاك بحرية ولا حرس سواحل. غالبية الأميركيين أيدت ذلك، ما الفرق؟

هل نتوّع من الجياع الصوماليين أن يقفوا على سواحلهم، غير مباليين، يجذّفون في نفاياتنا النووية، ويقرجون علينا ونحن نسرق أسماكهم لتأكلها في مطاعم لندن وباريس وروما؟ نحن لم نعترض على هذه الجرائم، لكن لو اعترض بضعة صيادين بعرقلة ممر العبور لعشرين في المئة من بترول العالم، فلسوف نصيح بأعلى أصواتنا: إنه الشر.

لوأردنا، بالفعل، معالجة القرصنة، فعلينا أن نعالج أساسها- جرائمنا نحن- قبل أن نرسل سفننا الحربية للقضاء على المجرمين الصوماليين.

خير من يلخص حكاية حرب ٢٠٠٩ على القراصنة، قرصان آخر، عاش ومات في القرن الرابع قبل الميلاد. لقد ألقى القبض عليه وجيء به إلى الإسكندر المقدوني الذي أراد أن يعرف منه «سبب استحواذه على البحر». ابتسم القرصان وقال «وأنت، ما سبب استحواذك على الأرض كلها؟ أنا أدعى لصاً لأنني أستخدم سفينتي الصغيرة، أما أنت الذي تستخدم أسطولاً ضخماً فتدعى إمبراطوراً».

ثانيةً تبحر أساطيلنا الإمبراطورية، اليوم- لكن من هو اللص؟

■ ■

العملاق الصيني الهادئ واتفاقاته في أمريكا اللاتينية

مركزه في واشنطن، والذي تعرض لخسارات كبيرة بسبب الأزمة المالية. أحد القروض الصينية البالغة ١٠ مليار دولار المقرر منحه لشركة النفط الوطنية البرازيلية، يعادل تقريباً كل القروض المصدق على منحها من بنك التبادل الأمريكي عام ٢٠٠٨ و وبالغلة ١١.٢ مليار دولار. من المتوقع أن تستخدم البرازيل القرض من أجل أعمال الاستكشاف والتنقيب بمحاذاة شواطئها، بينما توافق على تصدير ١٠٠ ألف برميل من النفط إلى الصين يومياً.

يحاول البنك الأمريكي للتبادل، الذي تملك فيه الولايات المتحدة حق الفيتو في بعض الأمور، أن يزيد رأسماله بمقدار ثلاثة أضعاف ويزيد من قيمة القروض الممنوحة لتصل إلى ١٨ مليار دولار هذا العام. لكن إعادة تمويل الصندوق تتطلب مفاوضات دقيقة بين الدول الأعضاء، التي لن تكون سهلة بعد خسارة البنك ١ مليار دولار تقريباً العام الماضي. سيكون هناك دور للصين في هذه المحادثات، حيث أنها انضمت إلى البنك هذا العام. كما أن الصين دخلت إلى دول في أمريكا اللاتينية حيث تملك الولايات المتحدة تأثيراً ضئيلاً جداً، مثل فنزويلا.

في شباط، زار نائب الرئيس الصيني كاراكاس ليجتمع بالرئيس هوغو شافيز. أعلن الرجلان بأن التمويل الإنمائي في فنزويلا المدعوم من الصين سينمو من ٦ مليار دولار ليصل إلى ١٢ ملياًراً، فتح اعتمادات لفنزويلا بالعملة الصعبة بينما تزيد فنزويلا من شحنات النفط إلى الصين من ٣٨٠ ألف برميل إلى مليون برميل يومياً. تقول حكومة السيد شافيز بأن المساعدات الصينية تختلف عن غيرها من القروض العمالية لأنها لا ترتبط بشروط، مثل إعادة النظر بالأنظمة المالية الداخلية.

على الرغم من أن توثيق العلاقات مع فنزويلا وتقديم قروض إلى دول أخرى قد وجه ضربة مؤلمة لنفوذ واشنطن، لكن بكين بطنت وجودها بهوء ودون ضجة. ربما كان ذلك لعلمها بأن علاقتها مع الولايات المتحدة لاتزال على درجة كبيرة من الأهمية. لكن هذه المراعاة قد لاتطول كثيراً.

«هذه هي الصين تلعب اللعبة على المدى الطويل» قال غروغوري تشين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة يورك في تورونتو. «إذا ترجم هذا في النهاية إلى تأثير سياسي، حينئذ يكون ذلك هو كيف تلعب اللعبة».

■ **نيويورك تايمز**

«يهودية» الكيان الصهيوني بين الاشتراطات والوقائع!

◀ محمد العبد الله



لم تكن تلك الكلمات المتدرجة من فم تلتها، في اجتماع الحكومة، وأمام الميكروفونات الإعلامية، أو على مسامع الموفد الأمريكي للمنطقة جورج ميتشل، مفاجأة للمراقب المهتم بمتابعة تطورات الصراع العربي/الصهيوني. فالحديث عن اعتراف الفلسطينيين وباقي العرب بـ «يهودية» الكيان الإرهابي لم يكن جديداً، فقد تم تداول تلك الصفة/المضمون في لقاء جمع بوش وعباس وقادة العدو الصهيوني، وبعض حكام دول «الاعتلال» العربية في شرم الشيخ قبل عامين تقريباً، كما أن مجرمة الموساد تسيبي ليفني كررت استخدام هذه الصفة خلال الأشهر الأخيرة من مدة حكمها، وهي توجه كلامها الغاضب والتحذيري للمواطنين العرب، أصحاب الأرض في مدن عكا ويافا وأم الفحم المحتلة منذ عام ١٩٤٨، أثناء تحركاتهم الاحتجاجية على عنصرية القوانين، وفاشية الممارسات الرسمية للسلطات، وبلطجة الزعران من أعضاء عصابات الحقد اليهودية، المنفلتة في الشوارع، وهي تتعق «الموت للعرب» تحت سمع وبصر ودعم أجهزة القمع الحكومية.

على ضوء نتائج لقاءات المبعوث الأمريكي مع قادة العدو في الحكومة والمعارضة، خاصة ما صرح به نتنياهو وطاقم الإعلام الرسمي في مكتبه، يوم الخميس «١٦ نيسان» عن (أهمية وضع شرط مسبق للمحادثات على أساس دولتين لشعبين، بأن يعترف الفلسطينيون أولاً وقبل أي شيء آخر، بإسرائيل دولة يهودية، قبل التحدث عن دولتين لشعبين)، وما بين هذا الكلام الواضح في مضمونه وأهدافه، والتصريحات المخففة، التي حاولت تدوير زوايا الكلمات والمواقف، عبر سحب الاشتراط بالاعتراف المسبق بيهودية الكيان، والتي بدأت السنة أكثر من مسؤول في حكومة العدو تتحدث بها يوم الأحد «٢٠ نيسان» تتكشف مجدداً، رغم كل «البروباغندا» الإعلامية، ما يدور داخل الغرف البعيدة عن أضواء كاميرات الفضائيات، والتي يتم فيها رسم خطة الإعلام المبرمج لوظيفة كل طرف داخل كيان العدو وواشنطن، لتوظيف مهاراته في تشكيل وعي وسلوك الإنسان في أكثر من موقع داخل وطننا.

لكن المؤكد في كل هذه الحوارات الأمريكية مع قادة حكومة العدو، أن ميتشل وطاقمه، ركزا في كل أطروحاتهم، على ضرورة التوصل لحل «الدولتين»، والتي كانت كلمات المبعوث الأمريكي واضحة في دلالتها، وفي الرسائل التي تبعث بها لجميع الأطراف، عندما قال بعد انفضاض لقائه بالمجرم ليبرمان (أوضحت لوزير الخارجية أن سياسة الولايات المتحدة تعطي أولوية لحل الدولتين، تعيينان سلام، دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل دولة يهودية).

وإذا كان كلام ميتشل عن «دولة يهودية» قد جاء في سياق التصريح المذكور، فإن العديد من المراقبين، تساءل عن حقيقة تلك الزبوجة المثارة عن رفض إدارة أوباما لتلك الصفة/المضمون. إن

الواضح في لعبة الكلمات تلك، أن رفض ميتشل، كان وما زال، حول وضع الاشتراط المسبق قبل العودة لما يسمى «طاولة المفاوضات». فقد حاول الطرف الصهيوني «التشاطر والتذاكي» حينما صرح أحد المسؤولين في مكتب رئيس الحكومة الراهبية من أن نتنياهو سيوضح لميتشل بأن حكومته (غير مهتمة بأن تحكم الفلسطينيين، لكنها تريد المحافظة على مصالحها الأمنية...فضلاً عن الحصول على اعتراف فلسطيني بالقدس عاصمة «للشعب اليهودي»). لكن عدداً من وزراء الحكومة الراهبية أعاد التأكيد على معارضته لحل الدولتين. الوزير «إيلي يشاي» زعيم حزب «شاس» قال (إن الصيغة السياسية التي ينبغي العمل على أساسها هي اقتصادان لشعبين، وليست دولتين للشعبين) في اجترار سمج لموقف نتنياهو الذي يركز على خطة «السلام الاقتصادي» الموهوم!

رد فعل سلطة رام الله المحتلة على اشتراطات نتنياهو كان سريعاً، فقد أعلن أكثر من مسؤول فيها عن الرفض المطلق لتلك الدعوة المشروطة. محمود عباس أوضح لميتشل (بأن السلطة والقيادة الفلسطينية ترفض الاعتراف بيهودية «إسرائيل»). كما انتقد صائب عريقات (اشتراط الاعتراف بيهودية «إسرائيل» لأنه «هلوسة» من جانب نتنياهو). قوى المقاومة الفلسطينية جميعها، أعادت مجدداً رفضها ليس فقط لتلك «الهلوسة»، بل ولعودة لطاولة «إضاعة الوقت!» لأن حكومات العدو المتعاقبة، تعمل على كسب الوقت من أجل تثبيت وقائع جديدة على الأرض «توسيع كتل المستعمرات، تهويد وصهينة مدينة القدس ومحيطها، سرقة الثروات الطبيعية، مصادرة الأراضي، استكمال جدار الضم والنهب العنصري...»

إن الكيان الصهيوني يمارس منذ أن تم فرضه على أرض فلسطين، بالمؤامرات الدولية والإقليمية، وبالمجازر، عملية فصل عنصرية بين المستعمرين الجدد وأصحاب الأرض. يهودية الكيان تُطبق بهدوء من خلال القوانين العنصرية، والمجازر والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني

◀ حمزة منذر



وجب علينا تذكير قادة النظام المصري وأجهزة إعلامه، وقادة الإخوان المسلمين في مصر، وبعض اليساريين المرتدين (رفعت السعيد نموذجاً)، أن البطل سليمان الحلبي قرر قتل الجنرال كليبر نائب نابليون، وكذلك الاستشهادي جول جمال دخل مصر في العام ١٩٥٦ (وكلاهما من سورية) ليس بقصد انتهاك السيادة المصرية، بل دفاعاً عنها والتحاماً مع الشعب المصري ضد الوجود الأجنبي على أرض الكنانة.

يوم كانت مصر تؤمن بالمقاومة وتحضن المقاومين من الجزائر والمغرب العربي ومن بلاد الشام كانت السيادة المصرية مصانةً والدور الإقليمي للقاهرة فاعلاً إلى أقصى الحدود، وهذا ما انعكس في صيغة التلاحم بين السيادة الرسمية والروح الوطنية العالية لعموم الشعب المصري.

.. لكن بعد مجيء السادات المبرمج، وإعلانه المفوض الانتماء بنسبة ٩٩٪ إلى المخطط الأمريكي في المنطقة، فقد سادتها الوطنية تدريجياً وصولاً إلى خروجها من معادلات القوة في المنطقة بعد اتفاقات كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، ثم التحول من معين للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني إلى «رأس مخلب» في تنفيذ مخططات الإمبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية في المنطقة.

.. وإذا كنا لم نتفاجأ بموقف النظام المصري وغيره من دول الاعتلال العربي إزاء اتهام المقاومة اللبنانية وحزب الله بالمغامرة مع بداية حرب تموز ٢٠٠٦، فإن موقف نظام مبارك من حرب الكيان الصهيوني على غزة والمشاركة المباشرة في حصارها فاق كل تصور حول خطورة دور هذا النظام على الشعب المصري العظيم أولاً، وعلى شعوب المنطقة ككل ثانياً.

إن ما حاول القيام به سامي شهاب ورفاقه من مصريين وعرب آخرين لم يكن بالمطلق موجهاً ضد السيادة المصرية، بل دفاعاً عنها، واستمراراً لتقاليد الشعب المصري في الدفاع عن الوطن والقضية الفلسطينية التي تتعرض اليوم لأخطر أنواع التصفية والمؤامرات تحت عناوين مختلفة، من التخلي عن حق العودة وصولاً إلى الصيغة الأمريكية حول ما يسمى بدحل الدولتين!

..شرف عظيم، ليس فقط لسامي شهاب، بل لأي حزب أو أي مقاوم، أن يفكر بكيفية إيصال السلاح والعتاد وحتى الرجال إلى المقاومة الفلسطينية في غزة بعد أن حاصرها نظام مبارك الاستخباراتي التابع، وأغلق معبر رفح وهدم الأنفاق الموصلة إليها واعتقل العشرات من أبناء سيناء ورفع المصرية لمجرد الشبهة بأنهم يتعاونون مع المقاومة لوجستياً، وبناءً على معلومات استخباراتية-إسرائيلية.

.. من اللافت جداً هنا توقيت الحملة الإعلامية والحرب النفسية ضد حزب الله، ففي الوقت الذي صمدت فيه المقاومة اللبنانية وحررت أرضاً عجزت عن القيام بهذه المهمة جيوش عربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، وفي الوقت الذي حققت فيه المقاومة الفلسطينية صموداً أسطورياً في غزة، أثبت خيار المقاومة الشعبية نفسه كخيار استراتيجي وحيد لتحرير الأرض العربية واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقدير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ففي هذا المناخ ونهوض الشارع العربي ضد المخططات الإمبريالية-الصهيونية أراد نظام مبارك تقديم أوراق اعتماد جديدة لإدارة باراك أوباما عبر البدء بحرب مكشوفة ضد المقاومة وتشويه صورتها وسمعتها في نظر الشعب المصري، وانتقاماً منها لكشفها عورة النظام الرسمي العربي وعلى رأسه نظام مبارك.

إن المقاومة في لبنان وفلسطين وفي العراق (المقاومة الحقيقية) أثبتت وطنيتها في الميدان وعلى أرض الوطن بدماء آلاف الشهداء والجرحى والمنجزات المموسة، واكتسبت تعاطفاً شعبياً على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك فإن محاولات وصمها بالتبعية لهذا النظام أو ذاك في المنطقة لا تنتقص من شرف المواجهة والإرادة السياسية التي اضطلعت بها فصائل المقاومة ضد الاحتلالين الصهيوني والأمريكي.

ويكفي نظام مبارك عاراً أن شمعون بيرس انتصر له في «معركته» ضد حزب الله قائلًا: «إن إيران تحمل مشروعاً كولونيالياً للعالم العربي بصفتها أقلية قومية ومذهبية. إن هذا الأمر يعزز المصالح المشتركة العربية-الإسرائيلية في مواجهة إيران!»

إن مصداقية وقوة ووطنية أية مقاومة تتأتى من استمرارية المواجهة ضد الاحتلال، ومن التقاف شعبها وشعوب المنطقة حولها. وبناءً عليه فإن المعركة التي اختلقها نظام مبارك حول «خلية حزب الله» ستقوى المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، وفي الوقت ذاته فإنه لا سيادة لمصر في ظل قيادة مبارك الذي تحول إلى خائن لتقاليد الشعب المصري العظيم.

h.monzer@kassioun.org ■

لماذا الحملة المسعورة؟

● اختراع خطر وهمي من العدو الجديد يلهي الناس عن الكوارث المعروفة للقاصي والداني التي أحدثتها السلطة التابعة (الجوع والبطالة والأمراض والإفقار الذي أوصل أكثر من نصف المصريين إلى ما تحت خط الفقر... الخ)

● ترويع القوى المقاومة للعدو الصهيوني-امبريالي وعملائه المحليين، وإسكات صوتها أو تغييبها في السجون أو القبور إن لزم الأمر، بهدف إجهاد الانفجار الاجتماعي الحتمي.

● توهيمهم بإمكانية النيل من هيبة حزب الله مصرياً وعربياً ودولياً، والتأثير على الانتخابات اللبنانية لصالح أصدقائهم من العملاء اللبنانيين.

● التغطية والتنمية على الحروب المحتملة التي يهدف الكيان الصهيوني أو العدو الأمريكي أو كلاهما إلى شنّها ضد أي من سورية وإيران وحزب الله والمقاومة الفلسطينية أو ضدّهم جميعاً بهدف إنهاء أية مقاومة في الإقليم، وتحييد الشعب المصري تجاه ذلك.

● إرضاء الأمريكيين والصهاينة، والحصول على مباركتهم للتورث في مصر.

إن واجب كل القوى الوطنية والتقدمية المقاومة للمشروع الصهيوني-امبريالي المعادي للجنس البشري، هو الصمود والتضامن وتشديد النضال، وعدم الخضوع للابتزاز والترويع لأن القضية في حقيقتها هي قضية بقاء... قضية وجود.

إن السياق العام للتطور العالمي في ظل الأزمة العالمية غير المسبوقة للرأسمالية، هو باتجاه صعود عارم لقوى التقدم والتحرر الوطني وللجماهير الشعبية في كل مكان، بنتيجة تضاعف معاناتها من وطأة الاستغلال والنهب الوحشي والمدمر للثروات البشرية والمادية. ولذلك فإن الإمبريالية والقوى التابعة والعميلة لها التي تعاني من التراجع، تنهياً لمواجهة مرحلة من الصراع الطبقي العالمي الهائل، ويعملون على رص صفوفهم على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية بدرجة غير مسبوقة، لمواجهة الشعوب وقوى التحرر الوطني والتقدم والإشراكية، بأقصى درجات العنف.

والمؤسف حقاً هو أن قوى الأعداء، إذ يدركون تماماً أهدافهم، ويعملون على التحضير للمعركة الفاصلة، فإن قوى التحرر الوطني والتقدم والإشراكية أقل ادراكاً للقيام في المدى المنظور.

من هذه النقطة أستطيع أن أفهم الموقف من الواقعة المنسوبة لحزب الله. وكيف يجري دفعها ككرة الثلج لتضخيمها في كل لحظة، ناسين أن كرة الثلج هشّة بطبيعتها وسريعة الذوبان.

فما هي المقاصد الواضحة والمنظورة لهذا الأمر؟

● طمس حقيقة أن العدو هو الكيان الصهيوني والإمبريالية عموماً (الأمريكية خصوصاً) واستبدال هذا العدو الحقيقي بـ «عدو موهوم هو حزب الله المنحاز تماماً لقضايا التحرر في المنطقة»

والأمة العربية. هذه اليهودية التي تتخفى وراء «الديمقراطية والتعددية» الزائفة، لتكونها مبرمجة على مقياس المستعمر، القادم من الخارج. كيان الديمقراطية هذا، يفترق لدستور يحدد ماهية الكيان وحدوده، والنظم التي تضبط إيقاع حركته في مختلف المجالات، وبالتالي تسقط بالممارسة «المواطنة» عن أهل البلد الأصليين، ليستكمل العمل ليل نهار، ليس على التطهير العرقي، القائم على طرد- وإذا أمكن تصفية- تلك «الأقلية» المتمردة، بل العمل على صهينة كل شيء.

على الرغم مما أحدثته التصريحات التي رافقت جولة المبعوث الأمريكي لبعض أقطار وطننا العربي من ردود أفعال، فإن مارافقها على أرض الصراع الفلسطيني/الصهيوني، قد سلط الضوء على جذر القضية. الاحتلال الصهيوني لفلسطين التاريخية، بما يفرضه من ممارسات إجرائية، إقصائية، تصفية لأبناء الوطن. إن الدماء التي روت تراب الوطن في بلعين، والخليل، وغزة، وصرخات الرفض لطرد أهالي مدينة القدس من بيوتهم، وحملات الاعتقال والاعتقال ضد مناضلي الشعب، ووجود أكثر من أحد عشر ألف أسير وأسيرة داخل معتقلات النازية الجديدة، وتقطيع أراضي الضفة المحتلة، ومصادرة آلاف الدونمات منها ومن مناطق الأغوار، ودعوات «تطهير» الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ من أصحابها، ماهي سوى الترجمات العملية للمشروع الصهيوني، الإرهابي، الاحتلالي. وفي ظل كل ذلك، يبقى السؤال المشروح: ماذا ترك العدو المحتل، واتفاق أوسلو وقرارات اللجنة الرباعية، وتفاهات أنا بولس، وخارطة الطريق، من مساحات في العقول، قبل الأراضي- التي تمت مصادرة معظمها- لإقامة «دولة فلسطينية» قابلة للحياة، دون سيادة، وهل يرضى مواطنوها التعايش بـ «سلام» دون «كرامة»، مع جارهم/ عدوهم التاريخي «قديماً وحاضراً ومستقبلاً»، والذي يراقب تحركاتهم، ويحصي أنفاسهم. الإجابة يردها أبناء فلسطين التاريخية داخل وطنهم وفي كل مناطق اللجوء: لا بد من التحرير والعودة للوطن.

■ ■

بداية نشير إلى فشل الطبقة الحاكمة التابعة وسلطتها السياسية على مدى ثلاثين عاماً في إسقاط «صورة العدو» عن الكيان الصهيوني، وظل الشعب المصري بغالبيته الساحقة يدرك بيقين لم يهتز من هو العدو، ووصل إلى اليقين نفسه خلال السنوات الماضية بالنسبة للإمبريالية الأمريكية. وتفاقت حالة العداة الآن بدرجة تفوق كثيراً فترات حروب أعوام ٥٦ و ٦٧ و ١٩٧٣. لقد وصل الشعب المصري إلى هذا الموقف بفعل تجربته الذاتية، وبحكم الواقع فإن التجربة الذاتية تفوق في تأثيرها قدرة كل الناقمين (أبواق الإمبريالية والصهيونية) رغم الأموال التي يضحها لهم الإمبرياليون والصهاينة، بأمل طمس الذاكرة وروح الانتماء الوطني، وتكريس التبعية والهوان والاستسلام والرضوخ للعدو. وبطبيعة الحال فقد انعكس هذا الوضع على موقف الشعب المصري من كل من يقاوم العدو الصهيوني-امبريالي تقديراً واحتراماً وتأييداً.

ولذلك فإن رد فعل السلطة المصرية بهذا العنف الذي فاق كل تصور، وتصوير الأمر كما لو أن حزب الله قد أعلن الحرب «النووية» على مصر، وتلك التطاولات البذيئة على السيد حسن نصر الله، وهو واحد من أشرف وأصدق رجال العصر، أعد وقدم ابنه مقاوماً وشهيداً في سبيل وطنه، ولم يجهد نفسه في إعداده لتقديمه رئيساً لملياردير... رد الفعل بهذا الحجم يؤكد عدة أمور يحكمها سياق ما يجري في العالم الآن، وما يستهدفه العدو الصهيوني-امبريالي في إقليمنا العربي وتخومه الإسلامية.

هل بالإمكان تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية دون حروب كبيرة؟!

◀ داود تلحمي

قد ينير العنوان أعلاه بعض الاستغراب، خاصة في المناخات التي تسود الأجواء العالمية حالياً، بعد انتهاء ولاية جورج بوش الابن، ومجيء إدارة باراك أوباما التي تبدو أقل عدوانية وأكثر استعداداً للحوار والاستماع إلى الأطراف العالمية الأخرى، كما كرر أوباما نفسه في تصريحاته خلال جولته الأوروبية والشرق متوسطة الأخرية.

الأزمة الأكبر

منذ أزمة الثلاثينيات الطاحنة

واقع الأزمة الاقتصادية الحالية، التي انفجرت بشكل فاقع في أيلول ٢٠٠٨ مع انهيار مؤسسة ليمان براذرز المالية والمصرفية في نيويورك، قد يكون أصعب بكثير مما يستطيع إصلاحه أسلوب أوباما السلس واجراءات إدارته الجديدة، فالأزمة كبيرة وعميقة، وربما مازالت في بداياتها، ولا أحد يستطيع أن يتوقع متى ستنتهي، أو إذا ما كانت ستنتهي أصلاً دون أن تترك آثاراً عميقة في الواقع الاقتصادي، وبالتالي السياسي، العالمي.

فيعد أن كانت هناك نعمات كثيرة في بدايات اندلاع الأزمة تحاول إعطائها طابعاً محدوداً، وتقاربها بأزمات الركود المتعددة التي شهدتها الولايات المتحدة وبلدان ومناطق أخرى من العالم بشكل متواتر في العقود الأخيرة، وخاصة منذ السبعينيات الماضية، بات الجميع يقر الآن بأنها الأزمة الأعمق والأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وعملياً منذ الأزمة الكبرى التي اندلعت في أواخر العام ١٩٢٩، من الولايات المتحدة أيضاً، ومن «وول ستريت» تحديداً كذلك. وهي الأزمة التي استمرت طوال الثلاثينيات، وانتشرت لتشمل العالم كله تقريباً، باستثناء الاتحاد السوفييتي، الحديث العمر آنذاك. والاستثناء السوفييتي له تفسيره: فالنظام الجديد هناك أحدث قطيعة، بعد ثورة العام ١٩١٧، في العلاقة مع النظام الاقتصادي (الرأسمالي) السائد عالمياً.

وأحدثت تلك الأزمة بتفاعلاتها، خضات كبيرة في أنحاء العالم. ومن بين إفرازاتها صعود نجم نماذج الحكم الفاشية، وخاصة بعد وصول الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا في أوائل العام ١٩٣٣.. وهو تطور قاد في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية التي كلفت البشرية أكثر من ٦٠ مليون ضحية من مختلف القارات والجنسيات، ودماراً هائلاً في البنى التحتية وفي عمران وإنجازات بلدان العالم المختلفة. وهذا الدمار كان له استثناء كبير أيضاً: الولايات المتحدة، التي لم تدر فصول الحرب على أرضها، إلا في يوم الهجوم الياباني الأول على أسطولها الحربي في ميناء بيرل هاربر، في جزر هاواي، أو أواخر عام ١٩٤١. بالمقابل، والجنوبية الشرقية دماراً هائلاً، أوصله الأميركيون أنفسهم إلى أوجه في نهاية الحرب مع اليابان في أول استخدام للسلاح النووي، بقصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي في آب ١٩٤٥.



الولايات المتحدة في عهد أوباما لم تعد ترى أن التهديدات والمخاطر على أمنها تقتصر على الجانبين العسكري و«الإرهابي»، كما كان متعارفاً عليه في عهد بوش، بل وسعت هذا الإطار ليشمل الجانب الاقتصادي.



التهديد الأكبر

للأمن القومي الأميركي..

اعتبر المسؤول الأول لجهاز الاستخبارات في إدارة أوباما الأميركية الأدميرال المتقاعد دينيس بلير، أثناء شهادة له أمام لجنة الإستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي، أن الأزمة الاقتصادية العالمية هي «التهديد الأمني الأكبر على الأمد المباشر» للولايات المتحدة، حيث يمكن أن يقود استمرارها وتفاقمها إلى زعزعة الاستقرار السياسي في أنحاء العالم، والإضرار بحلفاء الولايات المتحدة، وإضعاف التقبل العالمي للتجارة الحرة التي تدعو لها الولايات المتحدة: «إن الزمن هو ربما التهديد الأكبر لنا... فكلمنا تأخر زمن استعادة عافية (الوضع الاقتصادي)، تزايدت احتمالات الضرر الجدي بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة». ويلفت الانتباه هنا أن الولايات المتحدة في عهد أوباما لم تعد تعتبر أن التهديدات والمخاطر على أمنها تقتصر على الجانبين العسكري و«الإرهابي» كما كان متعارفاً عليه في عهد بوش، بل وسعت هذا الإطار ليشمل الجانب الاقتصادي، وجوانب أخرى.

ومن الواضح تماماً أن استمرار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية في الولايات المتحدة، كما في بلدان العالم الأخرى، قد يقود، ربما ليس في الأمد القريب وإنما في أمد متوسط، إلى وضع حلول أخرى على بساط البحث غير الحلول «التصحيحية» الجزئية التي اتبعت حتى الآن، والتي تسعى إلى إنقاذ بعض المؤسسات الكبرى للنظام المصرفي والمالي في البلدان المتطورة اقتصادياً، وتنشيط الاستهلاك الداخلي في هذه البلدان، والحد من الانكساعات الدرامية المتوقعة للأزمة على بلدان العالم الفقيرة وقليلة الموارد. وهذه الاعتبارات هي التي حكمت الإجراءات المالية الأولى لإدارة أوباما بعد توليه مسؤولياته في مطلع العام الحالي، كما واجراءات الحكومات الأوروبية والآسيوية الأخرى، والى حد كبير، تلك القمم العالمية التي حاولت الخروج بحلول جماعية للأزمة، وخاصة قمة العشرين التي انعقدت في لندن في مطلع شهر نيسان، وشاركت فيها، إلى جانب الدول الصناعية المتطورة وروسيا، دول صناعية أخرى، مثل إسبانيا وكوريا الجنوبية وأستراليا، ودول صاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل، أو دول ذات احتياطات نقدية وقدرات استثمارية عالية، مثل المملكة السعودية، الدولة العربية الوحيدة الممثلة في هذا المجمع.

والمخاطر التي عبر عنها المسؤول الأميركي الأمني الكبير في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الأميركي تبدأ، أولاً، باحتمال انفضاض متزايد لبلدان العالم عن نظام «التجارة الحرة» التي دعت لها الإدارات الأميركية المتعاقبة، خاصة منذ انتشار مدرسة الليبرالية الجديدة» في سياق العملية التي أطلق عليها تعبير العوالة، بدءاً بإدارة رونالد ريغن (١٩٨١ - ١٩٨٩)، التي تبنت هذه المدرسة، ودفعت باتجاه تعميمها عالمياً. والأدهى، طبعاً، بالنسبة لأصحاب النفوذ والقرار في الولايات المتحدة، هو احتمال الانفضاض ليس فقط عن «الليبرالية الجديدة» و«التجارة الحرة»، وإنما عن النظام الاقتصادي الرأسمالي بجممله، وهو خطر لا يبدو حتى الآن داهماً، ولكنه حاضر في أذهان أصحاب القرار ومحللهم. وتؤفر تجارب بعض بلدان أميركا اللاتينية هنا صورة عن النموذج البديل المقترح، وعن الطريق الذي يمكن أن يقود إلى الخروج من نفق هذه «الليبرالية الجديدة» وتحكم مؤسساتها المالية بأنظمة العالم، وخاصة «العالم الثالث»، الأفقر والأقل حيلاً..

روزفلت.. وأوباما

يتمتع أوباما بفترة سماح وتسهل أولية داخل الولايات المتحدة تجاهه، بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لغالبية المواطنين.

فعلى الصعيد الاقتصادي الداخلي، وعدت إدارة أوباما بسلسلة من الإجراءات التي هي مزيج من عمليات إنقاذ للمؤسسات الرأسمالية الكبرى وعمليات تنشيط للاستهلاك الشعبي ولشوارع التطوير التي تفتح مجالات جديدة للوظائف والأشغال، بما في ذلك، تطوير البنى التحتية في أنحاء الولايات المتحدة، من طرق ومنتشات عامة، وتطوير مجالي التعليم والصحة وغيرها. وهي مشاريع تُذكر بما قام به رئيس أميركي سابق هو فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات الماضية في محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي كانت سائدة عندما تم انتخابه، وهي المشاريع التي أطلق عليها تعبير «ذي نيوديل»، أي «الصفقة الجديدة»، أو «العقد الجديد»، والتي استهدفت إعادة تشغيل عجلة الاقتصاد الأميركي، المأزوم آنذاك.

ومع أن مشاريع إدارة روزفلت هذه حققت في ذلك الحين بعض النجاح، إلا أن الخروج الفعلي من الأزمة الاقتصادية الطاحنة لم يتم إلا بعد الحرب العالمية، التي دخلتها الولايات المتحدة في أواخر العام ١٩٤١، وهو أمر بات الخبراء الاقتصاديون يسلمون به، فالحرب أفسحت المجال أمام الصناعات العسكرية الأميركية والصناعات الأخرى المساندة لها للازدهار والتطور والنمو.

وهذا التطور لم يقد إلى خروج الولايات المتحدة من الأزمة فحسب، بل إلى تحولها، بعد الحرب، إلى الدولة العظمى الأولى، بالأساس على حساب حليفاتها الأوروبيات، وأولاً بريطانيا، التي كانت حتى قبل عقود قليلة صاحبة النفوذ الأولى في العالم. فهي، أي بريطانيا، خرجت من الحرب العالمية الثانية مدماة ومنهكة اقتصادياً ومالياً، واضطرت بعد ذلك إلى التخلي التدريجي، ولكن السريع نسبياً، عن معظم مستعمراتها، وهو التخلي الذي شمل لاحقاً حتى منطقة الخليج النفطية الإستراتيجية، التي حلّ فيها النفوذ الأميركي، شيئاً فشيئاً، محل نفوذ بريطانيا التاريخي. وهكذا نرى أن الاقتصاد الرأسمالي، قد يحقق الانعاش في فترات الحروب، وليس ذلك الحال دائماً، فحروب بريطانيا المتتالية في أواخر القرن التاسع عشر (حربا البوير) في جنوب إفريقيا) وأوائل القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية) هي التي قادت، إلى حد كبير، إلى تدهور وضعها الاقتصادي، وبالتالي السياسي. وجدير بالذكر هنا أن مستشار ألمانيا الذي تولى زمام الحكم فيها في مطلع العام ١٩٣٣، أدولف هتلر، اتبع سياسة تنمية داخلية سريعة شبيهة إلى حد ما بما قام به روزفلت في الولايات المتحدة، من خلال تحديث وتطوير البنى التحتية في ألمانيا، إلى جانب تطوير الصناعة، بما في ذلك الصناعات العسكرية، التي تم توظيفها في سياق مشاريعه للتوسع العسكري، التي حاول من خلالها تحويل بلده إلى دولة عظمى، فانتهت الأمور إلى ما انتهت إليه بالهزيمة المعروفة في العام ١٩٤٥.

المجمع الصناعي العسكري.. وتحذيرات أيزنهاور

الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١)، في خطاب وداعي له قبل ثلاثة أيام من تسليم دفة الحكم إلى خلفه، في مطلع العام ١٩٦١، تحدث عن قلقه من تنامي دور ما أسماه هو نفسه «المجمع

العسكري الصناعي» في الحياة السياسية الأميركية بعد الحرب العالمية، وما يمكن أن يجلبه ذلك من خطر على الديمقراطية في الولايات المتحدة.

وأهمية حديث أيزنهاور الشهير هذا تركز إلى أنه لم يكن، بالأساس، رجلاً مسالماً وليبرالياً (بالمعنى السياسي للكلمة)، فقد كان أحد كبار قادة الجيش الأميركي في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية، والقائد العسكري لقوات الحلفاء في عملية الإنزال الشهيرة في مقاطعة نورماندي في فرنسا في حزيران ١٩٤٤، وهي العملية التي لعبت دوراً هاماً في الإطباق على القوات الألمانية والتقدم من الجنوب الغربي نحو ألمانيا، بعد أن كانت القوات السوفييتية قد وجهت منذ مطلع العام ١٩٤٣ سلسلة من الضربات للجيش الألماني الذي كان قد غزا أراضيها، فطرده منها وطاردته، من الشرق، إلى أن انتهت بدخول ألمانيا وعاصمتها برلين في مطلع العام ١٩٤٥.

وخلال ولايته الرئاسيتين، اللتين جاءتا في حمى «الحرب الباردة»، مع الاتحاد السوفييتي، ترك أيزنهاور سجلاً حافلاً بعمليات التورط في الحروب العدوانية في أنحاء العالم، بما في ذلك بداية التورط الأميركي في فيتنام، بعد هزيمة فرنسا هناك، حيث عملت واشنطن على منع إعادة توحيد البلد في العام ١٩٥٦، عملاً باتفاقية جنيف للعام ١٩٥٤، كما جرى في عهده التدخل في إيران للإطاحة بحكومة محمد مصدق الوطنية الاستقلالية عام ١٩٥٣، وكذلك جرت الإطاحة بنظام هاكوبو أربينس اليساري في غواتيمالا (أميركا الوسطى) في العام ١٩٥٤، والعديد من «الإنجازات» الشبيهة الأخرى، ومن بين أشهرها المشاركة مع بلجيكا في تصفية رئيس حكومة الكونغو المستقل حديثاً، آنذاك، الوطني الاستقلالي باتريس لومومبا، في مطلع العام ١٩٦١.

الوسائل «الهادئة»..

والسؤال الذي يطرح نفسه في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة هو إذا ما كانت الوسائل التقنية والمالية «الهادئة» التي تتبعها الآن حكومات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من دول العالم المتطورة صناعياً ستكون كفيلاً بإخراج كل هذه الدول، والعالم بجممله، من الأزمة الطاحنة، التي لا يرى أحد حتى الآن متى يمكن أن تنتهي. فهذه الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي انطلقت من الولايات المتحدة، هي أزمة عميقة وشاملة وواسعة النطاق وغير سهلة التجاوز. ومع أن الكلمة المستخدمة حتى الآن في وصف الأزمة الحالية هي كلمة «ركود»، فإن بعض الاقتصاديين لم يعد يتردد في تشبيهها مع أزمة الثلاثينيات الماضية، التي أطلق عليها تعبير أقوى هو «الكساد» أو «الكساد الكبير»، وقد ذهب رئيس صندوق النقد الدولي الحالي، دومينيك ستروسكان، وهو فرنسي (عضو قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي)، في مجال تظهير خطورة الأزمة الراهنة، إلى إطلاق تعبير «الركود الكبير»، في وصف حجمها، وذلك في تصريح له في آذار الماضي.

وفي كل الأحوال، فإن التفاؤل الحذر للرئيس الأميركي أوباما بإمكانية تجاوز الأزمة في وقت قريب نسبياً لا يشاطره إياه العديد من الاقتصاديين الذين يرون أن حجم الدين المتراكم على الدولة الأميركية، حوالي ١١ تريليون دولار، أي ١١٠٠٠ مليار دولار، تصعب تغطيتها في أي أمد منظور، خاصة وأن النظام الأميركي دأب خلال العقود الثلاثة الماضية على جعل الولايات المتحدة والأميركيين يعيشون على الدين، وينفقون أكثر مما

ينتجون، كما ذكر أحد هؤلاء المحللين.. وجدير بالإشارة أن أوباما تقدم إلى الكونغرس بموازنة فيدرالية للعام المالي ٢٠١٠ تحمل عجزاً عالياً يتجاوز التريلين دولار، وهو ما يقترب من نسبة الـ ١٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي السنوي للبلد، وذلك في سياق سعي إدارته لتغطية تكاليف محاولة الخروج من الأزمة. وقد لقيت هذه الموازنة معارضة من أولئك الذين تخوفوا من أن هذه الموازنة ستفاقم الدين العام، ولن تسهل الخروج من عنق زجاجته خلال سنوات طويلة. مع العلم بأن العجز الفعلي في موازنة العام الحالي مرشح أن يقترب من التريليني دولار في نهاية العام المالي ٢٠٠٩، ويشكّل بذلك نسبة قياسية من الناتج القومي الإجمالي (أكثر من ١٢ بالمائة) في تاريخ الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

طبعاً، كل جهود أصحاب القرار في الولايات المتحدة ودول أوروبا وبلدان أخرى متطورة اقتصادياً تنصب الآن باتجاه تجاوز الأزمة الاقتصادية بشتى الوسائل «الهادئة»، إذا صح التعبير. وربما كان مجيء باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة توجهاً من قطاعات واسعة من أصحاب القرار والنفوذ الاقتصادي في البلد لسلوك هذا الطريق «الهادئ» لإنقاذ النظام الاقتصادي الرأسمالي وتجاوز أزمته الحالية الطاحنة، وإنقاذ النفوذ الأميركي الكوني طبعاً.

وهنا ترد المقارنة مع المجيء، في انتخابات العام ١٩٧٦، بالرئيس الأسبق جيمي كارتر إلى الحكم، في زمن كانت فيه الولايات المتحدة خارجة لتوها من صدمتين كبيرتين، الهزيمة الصعبة في فيتنام عام ١٩٧٥، وفضيحة ووترغيت التي أدت إلى سقوط الرئيس ريتشارد نيكسون في العام الذي سبقه. وجاء اختيار كارتر، بسماته الشخصية المعروفة، لإعادة الاعتبار إلى مؤسسات سياسية أصيبت بانهايار كبير في أعين قطاعات واسعة من الجمهور الأميركي. وبما أن الرئيس في الولايات المتحدة ليس الأمر النهائي، وهو في الغالب واجهة لمجموعة كبيرة من مراكز النفوذ والسلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، فلم يدم عهد كارتر طويلاً، وأطيح به، عملياً، في انتخابات العام ١٩٨٠، أي أنه لم يتمكن من الاستمرار لولاية ثانية. والرئيس الذي خلفه هو الذي جاء به الليبرالية الجديدة، وبالمحافظين الجدد» وبالسياسات العدوانية الكونية المتجددة، وهو بالتالي الأب الروحي للسياسات الاقتصادية التي نرى الآن نتائجها على الولايات المتحدة والعالم.

من الخطأ الاعتقاد بأن انتخاب أوباما هو تحول ثابت في السياسات الأميركية باتجاه أكثر انفتاحاً على دول العالم.. فالمجمع الصناعي العسكري، وقطاعات اليمين الإمبراطوري المتشدد لم تختف، ونفوذهما مازال كبيراً.

هل من مخارج؟؟
ومن الخطأ الاعتقاد بأن انتخاب أوباما هو تحول ثابت في السياسات الأميركية باتجاه أكثر ليبرالية (بالمفهوم السياسي، وليس الاقتصادي، للكلمة) وأكثر انفتاحاً على دول العالم. فالمجمع الصناعي العسكري، وقطاعات اليمين الإمبراطوري المتشدد لم تختف، ونفوذهما مازال كبيراً، وبإمكانها العودة إلى الواجهة إذا لم تحقق سياسات أوباما الحالية النتائج المرجوة على صعيد إنقاذ الاقتصاد الأميركي والاقتصاد الرأسمالي العالمي عامه، وإعادة الاعتبار لدور الولايات المتحدة الكوني. فإذا كان طريق إنقاذ النظام الاقتصادي يتطلب حرباً، على طريقة الأربعينيات، وإن كان بأشكال وأحجام مختلفة، فأصحاب القرار الاقتصادي الكبار لن يترددوا في الاختيار إذا ما فشلت الطرق الأخرى، وإذا ما كان الوضع العالمي مهدداً باضطرابات واسعة تفتح آفاقاً مخيفة بالنسبة لهؤلاء.. لكن مصلحة العالم وشعوبه ألا تصل الأمور إلى هذا الحد. ولكن كيف يمكن تفادي الاحتمالات الأسوأ؟ وما هي المخارج الأخرى الممكنة من هذه الأزمة؟ وهل النظام الاقتصادي السائد قابل للإصلاح المستدام؟ أسئلة تحتاج إلى مجال آخر للإجابة عليها.

■ رام الله - فلسطين

الراحلة أليفة يلىك فى روايتى:

لا بد من نظافة لهذا العالم

◀ زياد عواد

توفيت الكاتبة النمساوية الكبيرة أليفة يلىك
يلنىك الخميس قبل الماضى عن ٦٣ عاماً،
الجائزة على جائزة نوبل للآداب فى العام
٢٠٠٤، هنا مراجعة لآلئتى من رواياتها المهمة
والترجمة إلى العربية.

معلمة الموسيقى فى عازفة البيانو تخاف أن يفوتها قطار الرجال، وهى تتقدم بالسن محاطة بأمر متسلطة، مهووسة بامتلاك ابتها، واستثمارها، وإبعادها عن ذلك القطار المشؤوم، قطار الرجال مثيرى الشغب والمتاعب، تريد أن تستغنى عنهم، وتكتفى بأمرها وبالموسيقى لا كفن مالى للحياة، بل كوسيلة برجوازية لعيشها، ووقاية فى وجه ذكر يهددون كتبها المؤسس الراسخ. وهنا تقاطع مع السيرة الذاتية لأليفة يلىك (٢٠٠٤).

يظهر ذكر يهد هذه السيطرة، طالب حيوي نشط من طلاب المعلمة، يحرضها على الالتفات نحو المرأة المهجورة فيها، ويزعزع تماسكها المزيق، يغريه نصفها السفلى الملىء الرأغب بالتمرد، ونصفها العلوي المتمرس بالخوف، يراها كأنها من نصفين متناقضين، جديراً بغزوة ومن غير تهور، لا يضطر رجل قوي إلى التهور فى لعبة سهلة كغزو امرأة ضعيفة، فالقوة تلمتن لكنها حين تخفق ولو مؤقتاً فى مظهر فيزيولوجي كالانصباب يخرج الغازي عن طوره ويتهم المرأة. لأنها لم تفهم سيدها أو ضلته، فيثار السيد فى مظهر آخر من مظاهر القوة والسيادة.



عازفة البيانو
أليفة يلىك
ترجمة: سمير
جرجس
دار ميريت -
القاهرة ٢٠٠٥

يشرح الطالب فى إلال معلمته ويوسعها ضريباً وإهانة، ليس تلبية لرغبتها المبتوثة فى الرسالة بالتعذيب المتخيل كطقس جنسي قوامه قسوة مشتتة وتطلب حسي لم تعرف عنه شيئاً فى سنوات كتبها الطويل، بل انتصاراً لذكورته المخففة وعندما يكتمل هذا النصر يمضي الطالب تاركاً المعلمة فى خرابها الكبير، وتسمح الأم لها أخيراً بالخروج من الشرفة وتتصحبها بمواعدة الرجال. فى النهاية تذهب المعلمة لتتقم. تحمل سكيناً وتقف بعيدة عن الطالب. تراقب مرحة أرضه على نفسه، وبدلاً من أن تقدم وتقال منه تتكفى مرة أخرى وأخيرة على نفسها وتغرس السكين بلحمها كما تعودت. وترجع والدماغ تسيل منها، كبديل عن سيلان رغبة لم يتحقق فى قدر بائس، وعلاقة ظالمة تقع المرأة فيها فى الأسفل، وهى العلاقة ذاتها التى ترتبط بها المرأة فى رواية «العاشقات» بالرجل، حيث تبرز بطلتان ريفيتان، باولا وبريجيته، تفضح بهما الكاتبة المرأة والرجل والمجتمع، حيث تشعر كل منهما على واحد. هايننس فني الكهريائيات الطامح بالصعود عبر مهارته العملية ورغبته بالاقتران بسوزان، الفتاة البرجوازية ذات القلب المرهف التى تتسلى بالريفين دون أن تشغل بهم. تشعر بريجيته بالغيرة نحوها مما أسعد هايننس كونه مرغوباً فيه ولا يرغب، بريجيته سهلة ومتوفرة، لكنها لا تناسب صعوده المرتقب. تشبثت به وتسميت للحصول عليه رغم اشتمزأها من جسمه الأبيض السمين، لكنه أمل، وهو أملها الوحيد.

باولا لديها أمل أيضاً، وإن كان تافهاً وأبله وعتيم قيمة كالحطاب إيريش، فهو بالنهاية رجل، ويقدر أن يحوز على قيمة، إن تمكن من ملء بطن فتاة بجنين. تنتفخ باولا وترفض إلحاح أمرها على الإجهاض، وتتمسك بالجنين لتحصل من خلاله على إيريش.

ترى بريجيته فى الجنين الذى تأخر سبيلاً إلى هايننس، العازم على الزواج من سوزان الراقية، ولا تلتفت هذه إليه لأنها محكومة بوعي طبقتها، فتبحث عن زوج وصانع للأجنة فى تلك الطبقة.

تأتي لذة القارئ مع اقتراب النهاية وتدوم بعدها، لأنه تمتع بغير ثلاثية الحكاية والسرد واللغة، تمتع بالكشف، كشف الخفايا الذى برعت به الكاتبة، وسبر الأغوار وصولاً إلى مركز النقل، والقبض عليه مع الإحاطة بوعي هذا المركز الغائر خلاله وفيه. فيبدو غير حصين بوعي مضطرب ومخائل يقابله وعي ذكوري هائى متفوق سلفاً، يدرك ذاته



ويتعمق بها فأنا رجل أنا سعيد وغير قلق. تكتمل القباحة كشفاً وراء كشف فى الرواية، وتقريباً إثر تقرير، وفق نمط سردى مدهش يغري بالتوقف عنده. وتكتمل الحقيقة أيضاً وتتقاطع مع الرؤية النيثشوية المذهلة، مع اختلاف فى التقبل. فما يراه الفيلسوف العظيم فى علاقة الرجل بالمرأة مرحاً وبناءً ومطلقاً وفوق التاريخ. تراه الشيوعية السابقة لأليفة يلىك حصيلة ظالمة لعهد القهر يجب تغييرها للوصول إلى المساواة.

يبود الشك جلياً فى مصيري العاشقتين حيث تتزوج بريجيته من هايننس وتحصل على أطفال ومنزل، وتتزوج باولا إيريش بأطفال ودون منزل، فتسعى لذلك، لكن إيريش يبذر النقود فى الحانات. تريد لسيادة إيريش عليها أن تكتمل باقتناء مكان لممارسة هذا السيادة، لكنه لا يبالي بذلك. فالمرأة نفسها غير مهمة (ولا تعادل ربع زجاجة خمير) كما تعلق الكاتبة. لأنه أي إيريش أبه ونواقص الرجولة من حيث تخلى عن حقه فى الاستعباد الكامل لباولا. وهى لا تتخلى عن هذا الواجب المتعم ولا تجد وسيلة للقيام به إلا من خلال جلب النقود (بمضاجعة الغرباء فى سيارتها) لشراء منزل، ويتبدد حلمها بأن تكون عبدة كاملة المواصفات بسبب الفضيحة، فيطلقها إيريش.

بريجيته أوفر حظاً من باولا فعبوديتها مكتملة الشروط، زوج وبيت وطفل، أو سيد ومملكة وعمل، مما يجعل منها عبدة نموذجية تقوح منها رائحة الطبخ والطاعة والإنجاب، فتخدم فى مملكتها، وتظف وتنظف ولا بد لهذا العالم من نظافة. ■■

ربما!

منصة لرواة فلسطين

تتكبد فرقة «الرواة» المسرحية عناءً كبيراً فى مشروعها المسرحي المختلف، فهذه الفرقة المقدسية التى أسسها شباب من حواري بلدة القدس القديمة ترفض أن تتلقى أى تمويل، لأن التمويل فى الداخل الفلسطيني شبهة، أو أنه على أقل تقدير محاولة تدجين، لذا فهى تعتمد المونودراما كالعرض الذى شاهدناه مؤخراً على خشبة «مسرح القباني» والذي حمل عنوان «الأحداث الأليمة فى حياة أبو حليمة».

تقدم «الرواة» مسرحاً وطنياً فلسطينياً بامتياز، ينتمى لواقع الحياة وي طرح أسئلة إنسانه البسيط والمهمش فى غربته المضاعفة، غربة الإنسان الداخلية، وغربته الأخرى فى وطنه المحتل، أما من النواحي الفنية فيتلاقى مشروع الفرقة مع الحدادة المسرحية، بل إنه يقع فى صميمها.

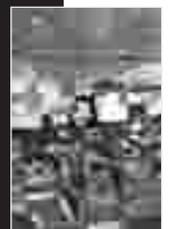
مسرح شبابي يتحدى ويصارع على أكثر من جهة وجبهة، فمن الجانب الفكري تقدم الفرقة صورة فلسطين من داخلها، وبرؤية أبنائها أنفسهم الذى لا يتورعون عن النقد الجريء والسخرية لهذه الصورة التى أوصلها إليها مشروع الاحتلال، ومن جانب آخر ثمة نضج فني عال، يقدم مسرحاً بلا رتوش، مسرحاً للمثل أولاً، لا للبهجة والأبهة، فى جمع مدروس بين المعطيات الثقافية والسياسية والاجتماعية والشعبية أيضاً، مما يجعل منه مسرحاً حقيقياً ولكل الناس.

«الرواة» فرقة عصامية ترفض التمويل نهائياً، والأمر كما يكتب الدراماتورج نجوان درويش: «بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ هبت «رياح التمويل الأجنبي» على المنطقة، وجاءت «اتفاقية أوسلو» ١٩٩٣ لتعلن بداية حقبة التمويل الأجنبي فى فلسطين. هكذا، ضُحّت مئات ملايين الدولارات لـ «مؤسسات المجتمع المدني» التى نمت كالفطر، وعشرات من هذه الملايين ذهبت إلى الثقافة والفنون، والمشتغلين فيها على هيئة «مشاريع» و«منح»... «حين تدفع القنصلية الأمريكية، يكون النص أميريكياً، وحين يدفع الفرنسيون ننحول إلى فرنكوفونيين!» يقول الممثل إسماعيل الدباغ.

raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

مختارات من أسامة



العدد الخامس من كتاب الناشئة الشهري الذى تصدره «مديرية ثقافة الطفل» فى «الهيئة العامة السورية للكتاب»، وتوزعه مع مجلة «أسامة» جاء مميّزاً باحتوائه على مختارات قصصية من تاريخ هذه المجلة الرائدة بمناسبة مرور أربعين عاماً على صدور عددها الأول، ولكم هو مشير للشهية استعادة بعض من نصوص زكريا تامر وسعد الله ونوس ومحي الدين صبجي. وعبد الله عبد ودلال حاتم مع رسومات لنذير نبعة وأسعد عرابي وغسان السباعي والياس زيات.

صدقت كل شيء



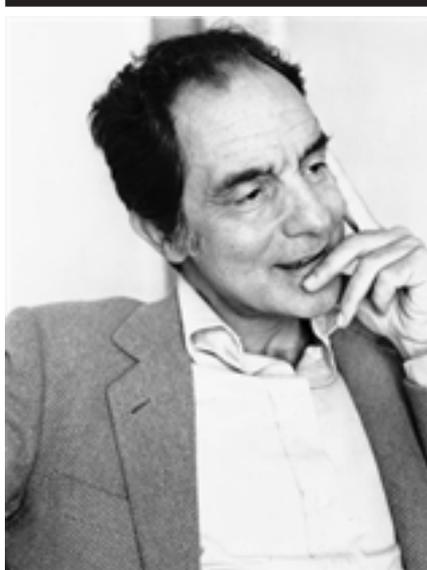
المجموعة الشعرية الأولى للشاعر الفلسطيني الشاب خالد سليمان الناصري، وقد طبعت بدعم من «جمعية مهقى بغداد» وصدرت عن دار كنعان بدمشق. يقول الشاعر راسم المدهون فى مقدمته لنصوص المجموعة: «يلاحظ قارئ قصاد خالد الناصري انحيازه للبلغة التى تتأسس على فن الرسم، أي على ما يجعل القراءة ممكنة بالعينين والمخيلة والعقل معاً».

من المجموعة نقتطف: «أنا الأعمى/ لذا أمشي على خطى من مشوا قبلي/ فإذا وصلت قبلهم فلن أرى وصولي/ وإذا تعثرت فلن أرى من يخطو على ظهري».

حالة طوارئ



تعتبر مسرحية ألبير كامى «حالة طوارئ» امتداداً لروايته «الطاعون» تتناول المسرحية تعرض إحدى الموائى الكبرى لغزو الطاعون، وإنعكاس آثار هذا الوباء على سلوك الناس، حتى تبرز قيمة التضحية من خلال شخصية ديجو الذى يندب نفسه فى سبيل الآخرين. وألبير كامى الكاتب الفرنسي علم كبير فى الرواية والمسرح، تدفع أعماله كثرة المحن والسوداوية، لكن ميزتها أن الإنسان يحقق النصر فى النهاية. المسرحية صدرت ضمن سلسلة «من المسرح العالمي» عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، وهذا العدد رقم ٨.



لمرافقتة صديقاً الميت إلى الفردوس.

«أنت تحلم» قال العجوز. «تلك قصة قديمة يرويها الناس عن العريس الذى رافق صديقاً إلى القبر ولم يرجع أبداً، بينما قضت عروسه من الكمد».

«الأمر ليس كذلك، أنا نفسي العريس!»

«اسمع، الشيء الوحيد الذى بقي أمامك الآن هو أن تذهب وتكلم مع الأسقف».

«الأسقف؟ ولكن، فى هذه البلدة، هناك فقط كاهن الأبرشية».

«أي كاهن أبرشية؟ لدينا أسقف منذ سنوات طويلة».. ثم أخذ العجوز إلى الأسقف.

روى الشاب قصته للأسقف الذى تذكر حادثة سمع عنها فى صباه. تناول سجلات الأبرشية، وراح يقب صفحاتها عوداً إلى الوراء. ثلاثون عاماً. كلا. خمسون عاماً. كلا. مائة عام، كلا. مائتان، كلا. وراح يقب الصفحات بإبهامه المبلل. وأخيراً، على ورقة مصفرة مجددة، وضع أصبعه على الاسمين المنشودين. «كانت الحادثة منذ ثلاثمائة عام. اختفى الشاب فى المقبرة، و ماتت العروس بقلب مكسور. اقرأ هنا بالتحديد، إن لم تكن تصدقني».

«لكني أنا العريس، أنا!».

«وذهبت إلى العالم الآخر؟ أخبرني عنه!».

غير أن الشاب شحب فجأةً شحوباً رهيباً، غارت به الأرض، ومات قبل أن يتمكّن من رواية أي شيء عما رآه. ■■

ليلة في الفردوس

● إيتالو كالفينو
 ترجمة: جولان حاجي

وجدنا نفسيهما فى الفردوس. أخذ الرجل الميت صديقاً إلى قصر فخم من الكريستال أبوابه ذهبية، حيث تعرف الملائكة على قبايلها كي ترقص أرواح المباركين، ويلاعب القديس بطرس أوتار كمنجة كبيرة. تعجب الرجل الحي من هذا البهاء كله، و يعلم الله كم كان سيمكت فى القصر لو لم يكن أمامه الفردوس بأسره كي يراه «تعال إلى منطقة أخرى الآن»، قال الرجل الميت، ثم قاده إلى حديقة تكسى أشجارها عوضاً عن الأوراق بطيور مفردة من كل الألوان. «استيقظ، دعنا نمض!» قال الرجل الميت وهو يقود زائرته إلى مرج ترقص الملائكة فيه كالعشاق، جدلى ومفعم بالامتنان: «ثانياً، سندهب كي نرى نجمة!». كان بمستطاعه التحديق بالنجوم إلى الأبد. عوضاً عن المياه كانت أنهارها تترقرق بالنبيذ، وأرضها من الجين الأبيض.

قال بغتة: «أواه، يا ربي، يا صديقي، لقد تأخر الوقت أكثر مما ظننت. علي بالعودة إلى عروسي، لا بد أنها قلقة بشأنى».

«هل اكتفيت من الفردوس بهذه السرعة؟»

«اكتفيت؟ لو كان الخيار لي..»

«ولا يزال هناك الكثير الكثير كي تراه!»

«أصدقك، لكنني أفضل العودة الآن».

«حسناً، لك ما تشاء». عاد به الرجل الميت إلى القبر واختفى.

خطا الرجل الحي خارجاً من القبر، بيد أنه لم يتعرف إلى المقبرة. كانت مكتظة بالانصباب والتماثيل والأشجار الباسقة. غادر المقبرة، ورأى بنايات شاهقة فى مكان الأكوخ الحجرية البسيطة التى ألفها تحف بالشوارع. كانت الشوارع تعج بالسيارات والحافلات، بينما تحلق الطائرات فى الأجواء. «فى أي مكان أنا على هذه الأرض؟ هل سلكت الشارع الخطأ؟ وانظر إلى ما يرتديه هؤلاء الناس من ثياب».

استوقف عجوزاً ضئيلاً فى الشارع «سيدي، ما هذه البلدة؟»

«تقصد، هذه المدينة».

«حسناً، هذه المدينة. لكني لم أعرف إليها، وقد أمضيت حياتي فيها. أرجوك، هل بوسعك أن ترشدني إلى بيت الرجل الذى تزوج ليلة أمس؟»

«أمس؟ تصادف إنى أنا حافظ غرفة المقدسات، و أؤكد لك إن أحداً لم يتزوج أمس!».

«ماذا تقصد؟ تزوجت، أنا نفسي!»، ثم قدم شرحاً

فى يوم من سالف الأيام، كان هناك صديقان حميمان تعاهدا على هذا الميثاق، لشدة شغف كل منهما بالآخر: أول المتزوجين منهما سيدعو الآخر إشبيناً له، حتى لو كان فى أقاصي الأرض.

بعد هذا العهد بوقت قصير مات أحد الصديقين. كان الصديق الباقي على قيد الحياة يخطم لزواجه، ولا فكرة لديه الآن عما سيفعله، فالتمس نصيحة كاهن الاعتراف.

«هذا موقف حرج»، قال الكاهن، «ولكن عليك أن تقي بوعديك. فم يدعوته حتى لو كان ميتاً. امض إلى قبره، وقل ما يجدر بك أن تقوله. وسيكون الأمر منوطاً به أنذاك فيما إذا حضر زفافك أو لا».

مضى الشاب إلى القبر وقال: «يا صديقي، قد حان الوقت كي تصبح إشبينى».

انشقت الأرض فقفر الصديق من قبرها. «على الرجح والسعة. علي أن أيق بكلمتي، وإلا انتهيت فى المطهر إلى وقت لا يعرف أحد كم سيطول».

ذهب إلى البيت، ومن هناك اتجه إلى الكنيسة لحضور الزفاف. ثم حانت وليمة العرس، وروى الشاب الميت شتى الأفاصيص، لكنه لم يتفوه بكلمة واحدة عما شهده فى العالم الآخر. كان العريس تواقاً ليشرح عليه بضعة أسئلة، غير أنه لم يتحل بالجرأة. وفى نهاية الوليمة نهض الرجل الميت وقال: «يا صديقي، طالما أنني أسديت لك هذا المعروف، هلا رافقتني أثناء عودتي بعضاً من الطريق؟». «كيف لا، بالتأكيد! ولكنى بالطبع لا أستطيع الابتعاد كثيراً، لأن هذه ليلة عرسى».

«أفهمك. بوسعك الرجوع متى ما شئت».

قبل العريس عروسه. «أنا ذاهب لأمشي قليلاً فى الخارج، وسأعود فوراً». و سار مع الرجل الميت. ثرثرا عن ذكرياتهما الأولى، هذه الذكري وتلك، إلى أن بلغا القبر دون أن ينتهيا. تعانقا هناك، وفكر الرجل الحي: إن لم أسأله الآن فلن أسأله أبداً. فاستجمع شجاعته و قال: «دعني أسألك شيئاً، طالما أنك ميت. كيف يبدو عالم ما بعد الموت؟».

«حقاً، لا أستطيع أن أقول لك شيئاً». أجابه الرجل الميت «إذا رغبت فى استكشافه فرافقتني إلى الفردوس».

انفتح القبر، و اقتضى الحي خطى الميت. وهكذا

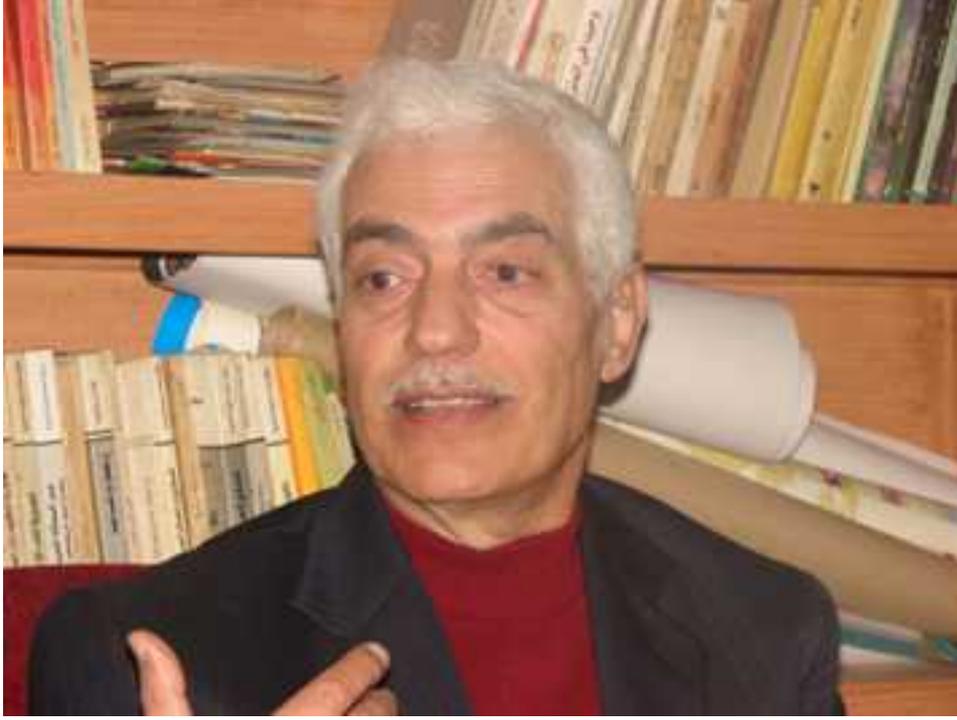
وقت مع أحمد دحبور:

الثقافة الفلسطينية في الجانب الآخر للظلال

رائد وحش

وحده الشاعر من يستطيع أن يحول سهرة صغيرة إلى احتفال.. وحده من يأخذ المبدول اليومي إلى أفق آخر حافل بالإلماعات والأسئلة الذكوية.. هذا هي حال الجلسة الأليفة التي جمعتنا بالشاعر الفلسطيني أحمد دحبور الخارج قبل فترة قصيرة من أزمة قلبية حادة.. دحبور فتح قلبه بكل حب وراح يتحدث عن شجون الثقافة الفلسطينية بادئاً بالحديث عن السينما نظراً لما حققته السينما الفلسطينية من قفزات نوعية: "بقليل من الحفر في أتريات المشهد الثقافي العربي نجد أن الفلسطينيين هم أصحاب أول فيلم تسجيلي عربي، فالأخوان لاما، إبراهيم ويدر لاما، أنجزا فيلم "قدني في الصحراء" عام ١٩٢٧، وهو الفيلم الذي يشكل مفتتح الفن السابع في البلاد العربية التي لم تعرف إلا الأفلام الأجنبية قبل هذا التاريخ، لذا فهو بمثابة قص لشريط السينما الحريري فيها، مع أن المصريين يعتبرون أنهم أصحاب الفضل في هذا المجال وحجتهم فيلم "ليلي" لعزيم أمين". لكن السنوات التالية على فيلم الأخوين لاما التي ستوجهها النكبة ستبعد الجميع عن مشاريعهم وستلقي المأساة آثارها الجهنمية على كل شيء..

السينما الفلسطينية لاحقاً ستسجل تفوقها شكلاً ومضموناً، فالطرف الفلسطيني سلهم صنّاع السينما التسجيلية بالكثير من الموضوعات الحارة، وسيكون شرف التأسيس في هذا المضمار للمخرج مصطفى أبو علي. أما السينما الروائية فسوف تشهد ولادة أخرى مع موجة السينما الجديدة التي مهد لها الطريق فيلم "الظلال في الجانب الآخر" لغالب شعث، ولن يكون غريباً بعدها ظهور تجارب ميشيل خليفي وإيليا سليمان ورشيد مشراوي... في شؤون الأدب يبدأ بالرواية التي يرى أن النكبة وظرف الشتات جعلها تعرف بالمدن العربية الأخرى لأن المدن الفلسطينية



أصبحت محتلة وأهلها مطرودون منها: "رواية جبرا إبراهيم جبرا "صيادون في شارع ضيق" هي الرواية العربية الوحيدة التي تتحدث عن بغداد الأربعينات. ونجران تحت الصفر" رواية يحيى يخلف كانت أول شهادة عن السعودية من الداخل". أما عن الشعر الذي واكب تاريخ قضية هذا الشعب في مراحل

معروفة للجميع، وصل حسب رأي دحبور إلى مرتبة الشعر الحقيقي بفضل عبقريات شعراء فلسطين، وهكذا سنرى أنه "ليس مصادفة أن يكون محمود درويش شاعر هذه المأساة". كذلك الأمر في القصة القصيرة، وفي الفن التشكيلي، وحتى في مختلف فروع المعارف الإنسانية فعمل مثل موسوعة "بلادنا

بلاد الله
ضيقة
على
الفقراء

فلسطين" عمل فريد من نوعه عربياً، وكذلك كتاب "النكبة والبناء" لعارف عارف ووليد القمحواوي، وفي المجال الفكري تعلق عالياً بإنجازات إدوارد سعيد وهشام شرابي.. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: "ما هي إشكالية الثقافة الفلسطينية أساساً؟ دعنا من هذا الزهو الجميل بأننا الجماعية.. يجب صاحب "شهادات بالأصابع الخمس": "واحدة من أبرز إشكاليات الثقافة الفلسطينية هي الإبداع الجماعي، لطالما كان هناك مبدعون قدموا إبداعات فردية هامة، لكن الإبداع الجماعي لم يتحقق، بل إنه كان طوال الوقت محضوفاً بالمخاطر، لأن أي تجمع فلسطيني لا يمكن أن يقوم إلا بالفلسطينيين الموجودين على بقعة معينة، والمثال على ذلك غياب فريق كرة قدم بالمعنى الحقيقي، ولعل المصادفة الوحيدة في الإبداع الجماعي تجلت في "فرقة العاشقين" وحسب..

ماذا بخصوص الدور الثقافي للسلطة الفلسطينية؟ سؤال ساخر يحتم جواباً ساخراً، فالسلطة رمزية أساساً، "السياسي الفلسطيني لم يكن وفيًا للثقافة مثلما كانت الثقافة وفية للسياسة!!"، يجيب، وبضيف "حتى منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٦٤ نفسها كانت أول مرة تدخل إليها كلمة ثقافة في العام ١٩٧٤!!"

الثقافة الفلسطينية التي قدمت مبدعين كباراً في مختلف المجالات ظلت مخذولة، وفي كلام دحبور كثير من التحسر عليها رغم أن هذه الثقافة أدت استحقاقاتها الوطنية والأخلاقية، حتى أن الكثير من المثقفين الفلسطينيين استشهدوا كغسان كنفاني وكمال ناصر وماجد أبو شرار وناجي العلي... وكثيرون سواهم ظلوا من موقعهم يقدمون ويعطون لفلسطين اسمها ومعناها.. يقول شاعر طائر الوحدات: "في النكبة لم يكن هناك شيء يثبت أننا موجودون إلا الثقافة" وربما نستطيع أن نضيف وكذلك الآن وفي الغد... لا شيء يثبت أننا موجودون إلا الثقافة!!

كاظم خليل ... تجربة لا تنتهي



◀ فواز العاسمي

التقيت بالفنان التشكيلي كاظم خليل مطلع العام ١٩٩٠. حينها تواعدنا كي نلتقي في مدينته اللاذقية إذ كنت طالبا في جامعتها آنذاك، أما آخر لقاءاتي به فكان في مدينة العين الإماراتية في نهاية العام ٢٠٠٠. ما دعاني للكتابة عن تجربته هو تناقل الصحف السورية ووكالات الأنباء خبر إقامة معرض خاص لعدد من التشكيليين السوريين المقيمين في فرنسا وكان كاظم بينهم.. كان مرسمه في حي الحمام إلى الشرق من اللاذقية محطة للوافدين من كل بقاع سورية، أذكر أنني تعرفت في ذلك الرسم (الذي هو غرفة معيشته أيضا) على عدد كبير من الشعراء والفنانين من أمثال: صالح دياب، ممدوح لايقة، علي حميشة، محمد دريوس، ماهر علاء الدين. لذلك كاظم وإحساسه العالي بالغ الأثر باجتراحه الكثير من تقانات التشكيل فكأظم لم يكمل دراسته للهندسة رغبة منه بإمسك الفن من تلايبيه، جدران مرسمه كانت أتمن أوراق الخريشة والكتابة لنا جميعا فما زلت أذكر مقاطع من تلك التي كتبناها على جدران مرسمه. هذا الفنان نادر التكرار فهو يحمل من الحرية أكثر مما يحمله وطن برتمته، وفيه تلافيف دماغه كرم ودماثة خلق وابتكار للمعاصي (بالمعنى الجمالي للمعاصرة) أكثر من كل الشعراء الغاوين. فقد ألبس فنه روحا وابتكارا لتجاوز ضيق الحال الذي كان يمر به وبأسط المواد الموجودة في مطبخه، كنت أعرف أنه الفنان الوحيد الذي لا يستخدم الفرشاة في عمله أما فرشاته فكانت عقب سيجارة محلية، أو نصل سكنين الزبدة!! في الإمارات كان مشاركا فعلا في معارضها حتى أنه أقام معرضا في الشارقة قبل سفره إلى فرنسا بوقت قليل، ويكرمه المعهد أهداني لوحين مرسومتين بفتية مبتكرة، نقل

القهوة كحبر، أو لون وحيد على أوراق خاصة كأنها أوراق أكياس الأسمنت معاملة مرتين بنوع خاص من زيت البارافين ومثبتات الشعر بعد رسمها بعقب السيجارة، وهي الطريقة المسجلة باسمه في معرضه الأخير في فرنسا.. وألح لي حينها أن لوحاته المنشورة في مجلة «الناقد» واللوحات الثلاث أصبحت في حوزتي أن لا مانع من استخدامها في مجموعتي الشعرية التي كنت بصدد نشرها آنذاك وهو ما حصل فعلا.. فكانت لوحة الغلاف لمجموعتي الأولى إحدى اللوحات اللتين أهدانيهما... كاظم خليل ابن هذه الأرض التي ربما عزّ عليها فهم تطلعاته فأراد التحليق في الفضاء نكاية بسوء الفهم هذا... قال لي مرة منتقدا قانون الكفيل المعمول به في دول الخليج العربي لتنظيم العمالة الوافدة.. هذه البلاد مع هذا القانون تحولت لمستقذ قدر، ونحن الوافدين علب بلاستيك طافية على سطحه فنحن ملوثون بالضرورة وإن كانت رؤوسنا في السماء!!!
falasmi@yahoo.com ■

ثنائي تشكيلي في المدى

تقدم الفنانان فاديا عفاش وريم موسى معرضاً مشتركاً في صالة «المدى للفنون» يضم (١٨) لوحة منفذة بالأكرليك والزيتي من القطع الكبير والمتوسط، في المعرض السادس الذي يجمع هذا الثنائي تتطرق الفنانتان فيه إلى موضوعات الطبيعة وجمالها.

يذكر أن الفنانة ريم موسى مواليد ١٩٧٠ عضو في اتحاد الفنانين التشكيليين في سورية، أما الفنانة فاديا عفاش فهي من مواليد ١٩٧١ تحمل الإجازة في الحقوق، ودرست الفن في معهد أدهم اسماعيل وتخرجت منه عام ٢٠٠٣ وهي عضو في اتحاد الفنانين التشكيليين منذ عام ٢٠٠٤.

آخر صيحات التطبيع الثقافي:

إسرائيلي يقود أوركسترا القاهرة الوطنية



◀ جهاد أبو غياضة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة في أرض الكنانة عن المواقف والتصرفات المستهجنة السياسية من قبل النظام المصري، ولم يحدث سابقاً أن يخترق حصن الثقافة المصرية الوطنية المنيع، فهذا السد الذي بقي طوال أعوام تلت معاهدة السلام الموقعة مع الإسرائيليين منذ عام ١٩٧٩م عصيا على كل محاولات التطبيع الفكري وبث سمومها، إلى أن جاء اليوم الذي يقف فيه إسرائيلي على مسرح دار الأوبرا المصرية أعرق معاقل الثقافة المصرية، ليقود أوركسترا القاهرة الوطنية في إبداع أعذب ألحان التطبيع، والعزف على أوتار «التقارب» العربي الإسرائيلي.

(دانيل بارينبوم) قائد الأوركسترا العالمي وعازف البيانو المعروف بمواقفه المناهضة لسياسة الإسرائيليين، وهي الحجة التي استخدمتها وزارة الثقافة المصرية في معرض تبريرها للدعوة والحفل الذي جاء برعاية من وزارتي الخارجية التمساوية والأسبانية.

دانيل الذي استيق الحفل بإطلاق التصريحات الرنانة الداعية للسلام كما يقول: «سيكون من الأفضل كثيرا لو ذهب المصريون والسوريون والفلسطينيون والأردنيون واللبنانيون إلى تل أبيب لشرح وجهة نظرهم والتعبير عنها»، وأوضح أنه: «ليس ذلك للتعرف على المجتمع الإسرائيلي بشكل أفضل فحسب، وإنما أيضا لإمكانية إسماع صوتهم للمجتمع الإسرائيلي وشرح رأيهم». في

دعوة واضحة المعالم والمرامي عن هدفها الكامن في غزو العقل العربي من بوابة الموسيقى باعتبارها لغة عالمية. والغريب هو الحضور الكثيف واللافت للنظر من جانب الكثيرين من المثقفين والفنانين المصريين الذين ما انفكوا يروجون لهذا الرجل ودوره الريادي المعتدل تجاه القضية الفلسطينية وشعبها ودعواته المتكررة للسلام ورفض العنف، ليصل الأمر حد إطلاق صفة «رجل السلام والتسامح» عليه، وهو ما ورد على لسان الفنان عمر الشريف أثناء تقديمه بقوله: «أحب أعماله وأحب آراه، إنه رجل يحث على التسامح». وفي المقلب الأخر ثمة من دافع بحجة أخرى كالسيارست أسامة أنور عكاشة الذي قال: «الفن ليس له وطن لأنه يقدم لغة أخرى يجب أن نتحدث فيها بمنطق خارج السياسة، ثم إن بارينبوم ليس مسؤولاً عن جرائم إسرائيل في حق الفلسطينيين، وبعض الإسرائيليين غير مسؤولين»، ولكن ما نسيه عكاشة أن الدماء في قطاع غزة المحاصر مصرياً ما كادت تجف وطوال العدوان لم نسمع أي استنكار أو إدانة أو حتى تعليق من جانب بارينبوم؟

ومن جانبه دافع وزير الثقافة المصري والمرشح لتولي منصب مدير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» فاروق حسني عن الدعوة بقوله: «إن الرجل يحمل جنسية فلسطينية ولولا موافقه لما منحه الفلسطينيون جنسيتهم»، محتجا بأن الدعوة جاءت من جانب النمسا وأسبانيا وهو ما أوضحت سفارتا النمسا وأسبانيا اللتان أعلنتا في بيان لهما أنهما وراء دعوة